



المُنَادِل - جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-اممية

تحرر الكادحين

من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية، مدير النشر: إسماعيل المنوزي، العدد 78، غشت 2022، الثمن 5 دراهم

جميعا من أجل بناء حركة نضال ميداني ضد غلاء معيشة الشغيلة وعامة المقهورين



افتتاحية

الدعوات إلى الاحتجاج التي تدعو إليه مبادرات منظمة على شاكلة تكتل الجبهة الاجتماعية المغربية، واندفاعات شعبية من أسفل على غرار حركات شعبية طيلة العقدين الفارطين مثل: طاطا ضد التسعيرة الصحية سنة 2005، إفني 2005-2008، صفرو 2007، بوعرفة ضد غلاء فواتير الكهرباء سنة 2006، وطنجة ضد شركة أمانديس سنة 2016، الريف 2016-2017، جرادة 2017، وحملة مقاطعة سنة 2018.

الحاجة ماسة لمنظمات نضال شعبي لتنظيم هذه التدفقات النضالية وضمان عدم تبدها، لحماية القدرة الشرائية من التدهور. ولنا في التنسيقيات المحلية للنضال ضد الغلاء (2006-2007) مثال حي، مع ما يلزم من تجاوز مكان قصورها، خصوصا احترام خياراتها قاعدتها الديمقراطية، وعدم العسف عليها من خارج كما حصل حينها. هذا مع تأكيد محورية المنظمات النقابية في أماكن العمل للاضطلاع بواجب الدفاع عن الأجرة من التآكل بنيران الأسعار الملتهمية، ولجان الأحياء في المدن (مثال طنجة ضد غلاء الكهرباء) وفي القرى (بتطوير ما برز من أجنة التنظيم)، وبأماكن الدراسة (ضد غلاء النقل والكراء ولأجل تعميم المنح).

لننظم الكفاح:

- لأجل السلم المتحرك للأجور
- لأجل دخل للعاطلين والعاطلات عن العمل بما يمكنهم من العيش الكريم
- ضد تفكيك الخدمات العمومية وضد خصخصة الصحة والتعليم العموميين
- لفرض ضريبة تصاعدية على الدخل وضريبة على الثروة.

تنزل بثقلها على جيوب كادحي المغرب، فيما تجني منها شركات المحروقات أرباحا خيالية.

لن يتوقف غلاء الأسعار، في السياق الجاري، بل إنه يتجه نحو مستويات خطيرة جدا في الأشهر القادمة خصوصا مع استمرار الحروب والعقوبات بمناطق تمثل أهم مصادر الطاقة والغذاء العالمي.

لن ينتظر الشغيلة، ومجمل الشعب الكادح المقهور، انفراج الصراعات الدولية، ولا عطف المستفيدين من يؤسه. إن تجارب النضال السابقة تدلنا على أنه سيقوم للكفاح من أجل فرض إجراءات عاجلة تحسن ظروف عمله وعيشه، بتمويل من مالية عمومية يعاد توجيهها لصالح الشغيلة والكادحين-ات، وتنهل من الطبقات المستحوذة على الثروة أساسا.

يجب النضال لأجل رفع عام للأجور، وتطبيق السلم المتحرك للأجور، والتعويض للعاطلين-ات عن العمل بما لا يقل عن الحد الأدنى للأجر، وألوية الخدمات العمومية المجانية والجيدة، وردم العجز الهائل المقرون بمحاربة الفساد والهدر تحت رقابة عمالية (عبر منظمات الشغيلة) وشعبية (جمعيات المستفيدين).

سبيل فرض هذه الإجراءات العاجلة هو بناء ميزان قوى يرغم الرأسماليين ودولتهم على الخضوع للقوة العمالية والشعبية. والأکید أن القضاء على التخلف الاقتصادي والكارثة الاجتماعية المستفحلة غير ممكن دون القطيعة مع التبعية لمؤسسات الإمبريالية المالية والسياسية، عبر وقف آلية الديون الجهنمية التي تهيب الثروة الوطنية وإجراء عملية افتتاح دقيقة لحصر ما يدخل في إطار عمليات تدليس وسرقة للشعب. بناء ميزان القوى المنشود سيكون ثمرة نضالات تتضافر فيه

يرزح شغيلة البلد وكادحوه تحت وطأة أوضاع اجتماعية مزرية، بفعل تطبيق سياسة تقشف صارمة منذ عقود، تُبقي الأجور الفعلية منخفضة، وجمهور العاطلين-ات دون أي دخل. هذا لأجل استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي وحفز المحلي وإنماء أرباحهما. استفحل الوضع سوءا بفعل آثار تدبير الدولة لأزمة كورونا أو حرب روسيا ضد أوكرانيا وتداعياتهما الاقتصادية والاجتماعية.

استفاد الرأسمال الكبير من المالية العمومية، ومن تمويل الاقتصاد بالديون الخارجية. إذ زادت ثروته الاجمالية، وبات يشهد عمليات دمج واستحواذ متزايدة، ويصنف ضمن لائحة الثروات الكبيرة بالقارة الإفريقية. وما الاستراتيجية المسماة «نموذجا تنمويا جديدا» إلا نفس جديد لسياسة توسع الرأسمال المحلي والأجنبي، توازنه جرعات مجددة من سياسة البنك العالمي التقليدية الموسومة «محاربة فقر» تضميدا لجراح السياسات النيوليبرالية الكارثية على جسم قاعدة المجتمع العريضة.

تدهورت الأجور بفعل ارتفاع سريع لأنمان المواد الاستهلاكية والإيجار وتدهور الخدمات العمومية التي تثقل كاهل الأسر بتحملات إضافية خصوصا قطاعي الصحة والتعليم.

نتج الغلاء المحموم عن التحرير التدريجي لسعر صرف الدرهم، والتفكيك المتواصل لصندوق المقاصة، وتحرير أسعار المواد الطاقية، ورفض تطبيق سلم الأجور المتحرك بما هو آلية لحماية الأجراء. وهذا كله ما جعل آثار اضطراب الأسواق العالمية

النظام المغربي: حارس قلعة أوروبا الحصينة

«أوروبا القلعة الحصينة» كان هذا عنوان تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية سنة 2013 حول موقف قادة أوروبا من لاجئي الثورة المضادة بسوريا. كتب التقرير: «على قادة أوروبا أن يحنوا رؤوسهم خجلاً إزاء العدد القليل المثير للأسف من النازحين من سوريا الذين يستعد هؤلاء القادة لإعادة توطينهم في أوروبا». لكن ليس فقط حدود القادة الأوروبيين التي لا تتورد خجلاً، بل حتى وكلاؤهم في دول الجنوب، وعلى رأسهم النظام المغربي الذي ما فتئ يصعد الرؤوس بشعارات «علاقات جنوب- جنوب»، التي يتضح أنها مجرد واجهة لإخفاء الدور المسطّر له من طرف الإمبريالية الأمريكية والأوروبية: منصة إطلاق نحو أفريقيا في إطار التنافس مع العملاق الصيني حول أسواق وثروات القارة.

بقلم: أزنزار



شهدت أسوار مدينة مليبية المسيجة بأسلاك شائكة ومناطق عازلة جريمة شنعاء يوم 24 يونيو 2022، راح ضحيتها 23 مهاجراً من شرق أفريقيا فضلاً عن عشرات الجرحى، بعد تدخل قوات القمع المغربية والإسبانية كل من جانبا على السياج.

مرة أخرى يثبت النظام المغربي كفاءته وجدارته كدركي أوروبا وحارس قلعتها، التي تمتد أسوارها في التراب المغربي عبر ثغر مليبية المحتل منذ أكثر من خمسة قرون. وسيتزايد هذا الدور مع توقع موجات هائلة من الهجرة محفزة بالتغيرات المناخية الكبيرة واستنزاف الثروات عبر استخراجية ومفرطة ودعم ديكتاتورية ترعى هذا النهب. دور الدركي هذا عبر عنه وزير الخارجية ناصر بوربيطة في أعقاب أزمة سبتة ماي

2021: «إذا لم تهتم أوروبا أبداً بجناحها الغربي، فليس لأن هذا الجناح لا تستخدمه مافيا الاتجار بالبشر، ولكن لأن بلداً قام بتعبئة 20 ألف من قواته الأمنية يومياً لحماية سواحلها». يقوم النظام المغربي بهذا الدور في إطار تعديل في ميزان القوى مع الاتحاد الأوروبي، على خلفية الدعم الأمريكي الذي يحوزه النظام المغربي، عبر عن هذا الواقع الجديد وزير الخارجية ناصر بوربيطة بعد أحداث سبتة ماي 2021 بقول: «الشراكة ليس لها مسار ذو اتجاه واحد. الشراكة ليست انتقائية. إذا كانت أوروبا، الشريكة للمغرب، تعتبر محاربة الهجرة من أولوياتها، فإن هذا الشريك الذي هو المغرب، له أيضاً أولوياته».

يتيح هذا للنظام المغربي إماكنية مناوشة في حدود معينة مع مستعمره القدامى والجدد (إسبانيا وفرنسا وألمانيا)، يستعملها لانتزاع مكاسب دبلوماسية (الإقرار الأخير لرئيس الحكومة الإسبانية) بأن مبادرة الحكم الذاتي هي الأساس الأكثر جدية وواقعية وصدقية لحل النزاع ومادية (الزيادة في تمويل مجهودات محاربة الهجرة غير الشرعية) (الاتفاق الأخير مع الاتحاد الأوروبي الموقع مباشرة بعد أحداث 24 يونيو).

هكذا يستعمل النظام المغربي ضحايا سياسات حلفائه من أجل توطيد وضعه كأوثق حليف في القارة، وقطف ثماره الدبلوماسية. جدير بالذكر أن عاماً لم يمض على غضبه الطرف عن آلاف المغاربة (ضمنهم قُصّر) في ماي 2021، وسماحهم له بالوصول سباحة أو على الأقدام إلى مدينة سبتة، في إطار الضغط على إسبانيا التي اقترفت خطيئة استقبال إبراهيم غالي للاستشفاء، وتحفظها على الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء.

لم يخف النظام المغربي أنذاك استعماله لمأساة ضحايا إغلاق معبر سبتة المتعشين من التهريب، للضغط على إسبانيا، إذ دُكر وزير الخارجية

المحكمة الابتدائية بهم تتعلق بجنح. وصدر الحكم على 33 منهم بالسجن 11 شهراً لكل منهم بتهمة «الدخول غير القانوني» إلى المغرب و«العنف ضدّ موظفين عموميين» و«التجمهر المسلّح» و«العصيان».

لا تمثل خدمات الدركي هذه إلا جزءاً من الكل الذي يشكله اندراج الاقتصاد المغربي ودولته في استراتيجية الرأسمال الإمبريالي (الأمريكي والأوروبي). ولا يمكن الحديث عن سياسة هجرة تأخذ بعين الاعتبار مأساة المهجرّين- بما فهم المغاربة- دون التخلي عن تلك التبعية الاقتصادية والسياسية.

إن مهاماً جساماً مطروحة علينا داخل حركات النضال بالمغرب (نقابات عمالية، جمعيات حقوقية...)، قوامها نسج شبكات تضامن من أسفل مع ضحايا الهجرة القسرية، بدل التفرج في المأساة وكأنها «عملية أمنية» تظل في نطاق صلاحيات جهاز الدولة.

فتحت السيرورة الثورية التي انطلقت سنة 2011، وتجددت سنة 2019 إمكاناتاً كبيراً لصنع فضاء مغاربي/عربي/شمال إفريقي كبير يضمن الحرية والعدالة والعيش الكريم لجميع سكانه. لكن الثورة المضادة المدعومة في قسم كبير منها من طرف دول الاتحاد الأوروبي الكبرى، ساهمت في انطفاء مؤقت لتلك الشعلة. وها هي تداعيات انتصار الثورة المضادة والمشاريع الإمبريالية تدق أبواب أوروبا عبر حدودها، لتذكرها بأنها لا يمكن أن تدمر القارة الأفريقية، وتطالب بان يتركها الأفارقة بسلام.

سيتيح تقدم الثورة مرة أخرى، وخاصة انتصار الثورة السودانية على ديكتاتورية العساکر، انتعاش أمل توجيه ثروات القارة لضمان الغذاء والمسكن والتشغيل للملايين أبناءها الذين يجازفون بأرواحهم من أجل الوصول إلى أوروبا النهابة والمستغلة.

باعترازه بانتمائته الإفريقي، حين يتعلق الأمر بصفقات الاستثمار وتوقيع اتفاقيات التبادل الحر. ففي أحداث سابقة بمدينة الناظور سنة 2021 «أوردت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومجموعة مناهضة العنصرية والدفاع عن الأجانب والمهاجرين GADEM وغيرها، فإن توقيف المهاجرين من جنوب الصحراء يعتمد أساساً على التنميط العنصري، حيث تقوم قوات الأمن المغربية باعتقال المهاجرين من إفريقيا حتى لو كان الشخص الموقوف مقيماً بشكل قانوني في البلاد. زيادة على ذلك تفيد التقارير بأن الاعتقالات تحدث في المستشفيات والأسواق والشوارع وحيثما يُرى شخص أسود البشرة».

لا تقتصر المعاناة على الموت والإصابة بالجراح في المعابر المحروسة جيداً. فاليمين المتطرف في أوروبا يستغل قضايا الهجرة لتحقيق اختراقات انتخابية، ما يجعل ملايين القادمين من الجنوب العالمي في مهب الهجمات والاضطهادات. ولا يقتصر الأمر على اليمين المتطرف، بل انتقل الأمر إلى أطياف سياسية أخرى كان خطابها بعيداً إلى الأمام القريب عن «كره الأجانب»، وهو ما أشار إليه كارليس بويجديمونت، الرئيس السابق لكاتالونيا، الموجود الآن في المنفى في بلجيكا، في حوار مع موقع «middleeasteye» تعليقا على أحداث 24 يونيو: «إن تهمة بيدرو سانشيز الساخرة لعمل الشرطة [المغربية] الذي قُتل فيه عشرات الأشخاص، وعمول آخرون كما لو لم يكونوا بشرًا، دليل على أن الخطاب الصارم بشأن الهجرة لم يعد حكراً على اليمين المتطرف».

لم تنتهي مأساة المهجرّين قسراً الذي حاولوا ولوج باب أوروبا عبر معبرمليبية بالموت والجراح. إذ استمر دركي أوروبا في تقديم خدماته عبر المتابعة القضائية لـ 65 مهاجراً من الموقوفين إثر الأحداث التي عرفها المعبر، أحيل 29 منهم على غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالناظور بهم تتعلق بجنايات، فيما أحيل 36 معتقل على

ناصر بوربيطة أن «التكلفة المالية التي يتحملها المغرب لحسن الجوار، والتي أساء البعض استغلالها في الأيام الأخيرة»، مضيفاً «أوروبا لا تمنحنا حتى 20% من التكلفة التي يتحملها المغرب في محاربة الهجرة غير الشرعية».

بعد إقرار رئيس الحكومة الإسبانية الأخير بجدية مقترح الحكم الذاتي، تعرض لموجة انتقاد داخل إسبانيا، التي تعود رأياً العام طيلة عقود دعم حق الشعب في تقرير المصير. وكانت الأحداث الأخيرة خشية إنقاذ قدمها له النظام المغربي. بعد الأحداث التي راح ضحيتها العشرات (قتلى وجرحى) سارع بيدرو سانشيز إلى التنبؤ به بالدور المغربي في حماية أوروبا، قائلاً: «المغرب يحارب ويعاني أيضاً من أعمال العنف التي يرتكبها المهاجرون»، مضيفاً: «المغرب شريك استراتيجي لإسبانيا، ليس فقط فيما يتعلق بالسيطرة على الهجرة غير الشرعية (...). كما أن المغرب مهم لإسبانيا في الحرب ضد الإرهاب». ولم ينس قادة أوروبا سكب دمعة على ضحايا الجريمة، دون الإقرار بمسؤوليتهم إلى جانب دركيم (النظام المغربي) في تلك الأحداث. ففي لقاء الثلاثي (وزير خارجية إسبانيا فرناندو جراندي مارلاسكا ومفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الداخلية إلفا جوهانسون ووزير الداخلية المغربي عبد الوافي لفتيت)، وصفوا ما حدث بأنه «مؤلم» وأعربوا عن أسفهم لسقوط قتلى. ولن يثنهم مشهد الأجساد التي مزقتها الأسلاك الشائكة وهراوات الشرطة من الاستمرار في نفس السياسات التي ستدفع آلاف أخرى من سكان القارة، للبحث عن ملاذ آمن داخل القارة التي تستنزفهم.

أظهرت هذه الأحداث مرة أخرى العنصرية السائدة داخل الاتحاد الأوروبي، الذي يفضل لاجئي أوكرانيا لأنهم أوروبيو المنشأ («إنهم يشبهوننا»)، في حين يغلقون الحدود في وجه ضحايا سياساتهم الإجرامية، لأنهم قادمون من الجنوب. عنصرية لا يحتكرها الاتحاد الأوروبي، بل يجارها فيه النظام المغربي الذي يجاهر

أحداث مليية 24 يونيو في مرآة تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

بقلم: أرنزار

الوثيقة عددا من جوانبها، الإطار العام الذي يمكن من خلاله، استخلاص العبر إزاء التطورات والتحويلات الممكنة لطرق ووسائل عبور السياج الحديدي التي ستطبع لا محالة الأشكال المقبلة لاقتحام المهاجرين للسياج الحديدي».

هكذا تحول المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مكتب دراسات يقدم خدماته لمن سيتولى حماية السياج الحديدي لمنع عبور المهاجرين.

للضحايا: مجرد أسف بعد أن حمل تقرير المجلس مسؤولية الأحداث للضحايا، وصنفهم ضمن الأخطار المهددة كوتهم بملكون «تنظيما محكما ينم عن معرفة بالتكتيكات الدقيقة المتمثلة في توزيع المهام والأدوار والتمرس في أماكن وعرة للتمكن من محاصرة القوات العمومية من مختلف الجوانب، وكذلك التراجع التكتيكي إلى أعلى الجبل لاستدراجها حيث يسهل محاصرتها». بعد كل هذا يستيقظ الضمير الحقوقي للمجلس الوطني ويعبر عن أسفه عن «التدبير الأمني الحصري للهجرة، من طرف بلدان أوروبا، وخاصة بالنسبة للمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا». هكذا «بلدان أوروبية»، دون ذكر مسؤولية دركي هذه البلدان وحارس أسوار قلعتها؛ النظام المغربي.

تقارير حقوقية مضادة ذكر تقرير المجلس الوطني تصريح أعضاء فرع الناظور للجمعية المغربية لحقوق الإنسان حول الأحداث: «السلطات كفتت من عمليات إبعاد المهاجرين. الأمر الذي اعتبرته الجمعية لعبا لدور الدركي من طرف المغرب لصالح أوروبا، حيث طارت السلطات المهاجرين في جبال تبعد أكثر من 20 كلم عن المعبر خاصة خلال شهر مارس ويومي 18 و23 يونيو 2022». لكن المجلس حرص على عدم أخذه هذه التصريحات عند الحديث عن الخلاصات والمسؤوليات، وكان بذلك محض تزيين لتقريره بالرأي الآخر.

لكن المؤتمر الوطني للجمعية المغربية لحقوق الإنسان كان وفيها لعة النضال الحقوقي ولم يقع في فخ «الموضوعية المناقشة» إذ أدان البيان العام الصادر عن المؤتمر الوطني الثالث عشر للجمعية «سياسة القمع والعنف الممنهجة الموجهة للمهاجرين وطلبي اللجوء، والتي ينتج عنها سقوط ضحايا باستمرار، آخرها المسألة التي أودت بحياة أكثر من ثلاثين من المهاجرين وطلبي اللجوء، وأصابت عشرات آخرين منهم، أغلبهم من السودان، يوم 24 يونيو». وبدل تحميل المسؤولية للمهاجرين، كما فعل تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد حملها بيان مؤتمر AMDH للدولتين المغربية والاسبانية. دون أن يفوته، ما لم يستطع المجلس الوطني ذكره: «سبيح مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين واغلاقيهما، مما حول المغرب إلى دركي لمنع الهجرة نحو الضفة الأخرى للبحر الأبيض».

خاتمة لقد برهن تقرير المجلس الوطني مرة أخرى على علة أحداث هذا المجلس: الاستمرار في نفس نهج «هيئة الإنصاف والمصالحة» التي كانت عملية تضليل هائلة، برأت المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طيلة سنوات الرصاص. وما هو المجلس الوطني يثب جدارته في هذه العملية بتبرنته لجهاز الدولة وتحميل المسؤولية للمهجرين قسرا. وهكذا كان.

1 - «أزمة النظام الرأسمالي والمقاومات»، مقررات المؤتمر العالمي السابع عشر للأمم المتحدة، فبراير 1972، الناشر: جريدة المناضل -ة، فبراير 1972، المغرب.

2 - «أزمة الهجرة: السحر ينقلب على الساحر»، لوسيل دوما، 21 ديسمبر 2012، <https://www.swissinfo.ch/ara/اتفاق-المغرب-والالاتحاد-الأوروبي-على-زيادة-التعاون-في-مجال-الهجرة-بعد-كارثة-مليية/47738792>.

3 - «أزمة الهجرة-السحر-ينقلب-على-الساحر/ Les cicatrices du drame de Nador-Melilla»، 8 Juillet 2022، https://les-cicatrices-du-08/07/enass.ma/2022-drame-de-nador-melilla/?fbclid=IwAR2BA7rIA-XM39BUvIbhQ5meoJ-OiqIetJukQbg3o9G1A-fnZXSeI6hGR_k.

4 - <https://www.swissinfo.ch/ara/اتفاق-المغرب-والالاتحاد-الأوروبي-على-زيادة-التعاون-في-مجال-الهجرة-بعد-كارثة-مليية/47738792>.

والصراعات المسلحة وعسكرة السياسة، ترتقي بقية العالم على إفريقيا... واليوم، تعصف الشبهة للمعادن الاستراتيجية، النفط ومنتجات أخرى، بالقارة برمتها. ويستمر السعي إلى الأرباح والهيمنة في إثارة السباق نحو الاستخراج، أيا كانت العواقب على ظروف حياة الشعوب وعلى البيئة... هذه الثروة مصدر معاناة خفية، تؤدي إلى تهجير قسر واسع النطاق للسكان.». هذا ما جعل عشرات الآلاف من سكان جنوب الصحراء وشرق القارة وحتى المغاربة يجازفون بركوب أمواج مجهول البحر الأبيض المتوسط، لنقل معاناتهم إلى المسؤول الفعلي عنها: قلعة أوروبا الحصينة. واقع وصفته لوسيل دوما كتبت عنه لوسيل دوما منذ سنة 2015: «مما لا شك فيه أن لا الجدران ولا الأسلحة قادرة على حل ما تسميه وسائل الإعلام بأزمة الهجرة، لأنها ليست سوى عاقبة انعكاسات السياسات النيوليبرالية المفروضة منذ عقود على شعوب العالم. والحال أن شعوب الجنوب تعرف تلك العواقب جيدا، غير أنها تردت اليوم إلى عمق أوروبا التي أدركت فجأة بأنه ليس يسيرا استضافة لاجئين».

ولمنع هذا الارتداد يقوم النظام المغربي بدور دركي أوروبا وحارس قلعتها، بمنه موجات الهجرة الأفريقية من دخول مدينتي سبتة ومليلية.

لماذا المغرب؟ لماذا أصبح مهجروا شرق أفريقيا وقسم من جنوب الصحراء المغرب كبديل معبر؟ اكتفى تقرير المجلس الوطني بإيراد الوقائع فقط دون الجواب على السؤال: «عرفت المنطقة خلال السنة الماضية وبداية من هذه السنة، وبشكل مفاجئ وصول أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من شرق أفريقيا خاصة من السودان والتشاد، علما أن المهاجرين القادمين من شرق إفريقيا، كانوا يتخذون من ليبيا معبرا رئيسيا نحو الضفة الشمالية». فمحاولة الإجابة عنه تمرين ذهني قد يؤدي إلى استنتاجات لن ترضي الدولة المغربية، التي يسعى التقرير إلى تبرئها من تلخ الجريمة.

أصبحت ليبيا جحيما لهؤلاء المهجرين حيث يقعون في أسر العبودية، ويتعرضون لقمع مروع في الجزائر التي تجعل حياتهم محنة حقيقية، هذا ما صرح به حسان عماري رئيس الجمعية الأمريكية للطب الرياضي لموقع «enass.ma»، وأضاف موضحا: «يقدم المغرب نفسه كنقطة عبور أكثر أمانا وأقل عنفا». هكذا لا يستقطب الاستقرار السياسي استثمارات أجنبية وحسن بل أيضا ضحايا تلك الاستثمارات الذين يريدون التوجه نحو أوروبا بحثا عن عيش كريم انعدمت سبله في أفريقيا التي تستغلها أوروبا.

ماذا عن التوصيات؟ ولأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لن يتجرأ على خرق الإطار العام لسياسات الدولة واتفاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين، فإن خلاصات تقريره لم تعد ما يلي: «بوصي السلطات المغربية بإطلاق مشاورات جديدة مع الاتحاد الأوروبي من أجل شراكة حقيقية ومتكافئة، في ما يتصل بالمسؤولية والتدبير المشتركين للهجرة لتفعيل مقتضيات الميثاق العالمي حول هجرة آمنة ومنظمة ونظامية».

ويحيل قول التقرير «شراكة حقيقية ومتكافئة»، على أن الأمر عبارة عن وحي أوحى به. فمضمون التوصية هو ذاته ما قاله وزير الخارجية ناصر بوريطة سنة 2021: «وقال إن «المغرب ينهج سياسة حسن الجوار والشراكة»، و«لكن حسن الجوار ليس في اتجاه واحد. حسن الجوار ليس مسؤولية المغرب وحده شركائه في معاكسة مصالحة»، وهو نفس ما قاله سنة 2018: «يريد أن تقيم أوروبا مع بلاده شراكة «الند للند» في مجال إدارة تدفق المهاجرين».

لم يتأخر المعنيون بتوصية المجلس. وقع المغرب والاتحاد الأوروبي في بداية يوليو (مباشرة بعد أحداث 24 يونيو) اتفاقا يشمل دعم عمليات إدارة الحدود وتعزيز التعاون بين شرطة البلدين، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، وتعزيز التعاون مع وكالات الاتحاد الأوروبي.

القادم أفدح في فقرة بعنوان «خلاصات أولية» يكتب التقرير: «تشكل المعطيات التي تم تجميعها والإفادات التي تم الاستماع لها حول طريقة تسلق المهاجرين السياج الحديدي بين الناظور ومليلية، والتي استعرضت هذه

المباشرين) عن الجريمة. هذا ما ورد في التقرير بالحرف: «بحكم ضيق الفضاء، وإصرار الحشد الكبير من المهاجرين على التسلل إلى مليية، وقع تدافع شديد أدى إلى إصابة عدد كبير منهم بإصابات متفاوتة الخطورة نقلوا على إثرها إلى المستشفى الإقليمي الحسني لتلقي العلاج قبل أن يُعلن عن وفاة 23 من المقتحمين».

المسؤول عن الوفاة إذن، حسب تقرير المجلس، هو «ضيق الفضاء»، فضلا عن الضحايا أنفسهم «بإصرارهم على التسلل إلى مليية». في حين أن قوات القمع كانت في حالة «دفاع لرد الخطر».

شيطنة لتبرير الجريمة ولجعل الجريمة «مقبولة» قام المجلس الوطني بشيطنة المهجرين قسرا من شرق أفريقيا وتصويرهم على أنهم خطر داهم يتميز عن غيره من موجات المهجرين السابقة، وأن الأمر سيناريو محبوبك ومنظم. وتكلفت صحافة السوق وأبواق النظام بالبقية: اتهام النظام الجزائري بتيسير قدوم مهجري شرق أفريقيا. ورد في تقرير المجلس الوطني: «أبدى المهاجرون خلال مواجهة «تنظيما محكما ينم عن معرفة بالتكتيكات الدقيقة المتمثلة في توزيع المهام والأدوار والتمرس في أماكن وعرة للتمكن من محاصرة القوات العمومية من مختلف الجوانب، وكذلك التراجع التكتيكي إلى أعلى الجبل لاستدراجها حيث يسهل محاصرتها».

لماذا المغرب؟ لماذا أصبح مهجروا شرق أفريقيا وقسم من جنوب الصحراء المغرب كبديل معبر؟ اكتفى تقرير المجلس الوطني بإيراد الوقائع فقط دون الجواب على السؤال: «عرفت المنطقة خلال السنة الماضية وبداية من هذه السنة، وبشكل مفاجئ وصول أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من شرق أفريقيا خاصة من السودان والتشاد، علما أن المهاجرين القادمين من شرق إفريقيا، كانوا يتخذون من ليبيا معبرا رئيسيا نحو الضفة الشمالية». فمحاولة الإجابة عنه تمرين ذهني قد يؤدي إلى استنتاجات لن ترضي الدولة المغربية، التي يسعى التقرير إلى تبرئها من تلخ الجريمة.

أصبحت ليبيا جحيما لهؤلاء المهجرين حيث يقعون في أسر العبودية، ويتعرضون لقمع مروع في الجزائر التي تجعل حياتهم محنة حقيقية، هذا ما صرح به حسان عماري رئيس الجمعية الأمريكية للطب الرياضي لموقع «enass.ma»، وأضاف موضحا: «يقدم المغرب نفسه كنقطة عبور أكثر أمانا وأقل عنفا». هكذا لا يستقطب الاستقرار السياسي استثمارات أجنبية وحسن بل أيضا ضحايا تلك الاستثمارات الذين يريدون التوجه نحو أوروبا بحثا عن عيش كريم انعدمت سبله في أفريقيا التي تستغلها أوروبا.

ماذا عن التوصيات؟ ولأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لن يتجرأ على خرق الإطار العام لسياسات الدولة واتفاقاتها مع حلفائها الاستراتيجيين، فإن خلاصات تقريره لم تعد ما يلي: «بوصي السلطات المغربية بإطلاق مشاورات جديدة مع الاتحاد الأوروبي من أجل شراكة حقيقية ومتكافئة، في ما يتصل بالمسؤولية والتدبير المشتركين للهجرة لتفعيل مقتضيات الميثاق العالمي حول هجرة آمنة ومنظمة ونظامية».

ويحيل قول التقرير «شراكة حقيقية ومتكافئة»، على أن الأمر عبارة عن وحي أوحى به. فمضمون التوصية هو ذاته ما قاله وزير الخارجية ناصر بوريطة سنة 2021: «وقال إن «المغرب ينهج سياسة حسن الجوار والشراكة»، و«لكن حسن الجوار ليس في اتجاه واحد. حسن الجوار ليس مسؤولية المغرب وحده شركائه في معاكسة مصالحة»، وهو نفس ما قاله سنة 2018: «يريد أن تقيم أوروبا مع بلاده شراكة «الند للند» في مجال إدارة تدفق المهاجرين».

لم يتأخر المعنيون بتوصية المجلس. وقع المغرب والاتحاد الأوروبي في بداية يوليو (مباشرة بعد أحداث 24 يونيو) اتفاقا يشمل دعم عمليات إدارة الحدود وتعزيز التعاون بين شرطة البلدين، بما في ذلك التحقيقات المشتركة، وتعزيز التعاون مع وكالات الاتحاد الأوروبي.

القادم أفدح في فقرة بعنوان «خلاصات أولية» يكتب التقرير: «تشكل المعطيات التي تم تجميعها والإفادات التي تم الاستماع لها حول طريقة تسلق المهاجرين السياج الحديدي بين الناظور ومليلية، والتي استعرضت هذه

المباشرين) عن الجريمة. هذا ما ورد في التقرير بالحرف: «بحكم ضيق الفضاء، وإصرار الحشد الكبير من المهاجرين على التسلل إلى مليية، وقع تدافع شديد أدى إلى إصابة عدد كبير منهم بإصابات متفاوتة الخطورة نقلوا على إثرها إلى المستشفى الإقليمي الحسني لتلقي العلاج قبل أن يُعلن عن وفاة 23 من المقتحمين».

المسؤول عن الوفاة إذن، حسب تقرير المجلس، هو «ضيق الفضاء»، فضلا عن الضحايا أنفسهم «بإصرارهم على التسلل إلى مليية». في حين أن قوات القمع كانت في حالة «دفاع لرد الخطر».

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا بتاريخ 13 يوليو 2022 بعنوان «مواجهات غير مسبوقة بمعبر مليية، خلاصات أولية للجنة الاستطلاع لبناء الوقائع». كانت الخلاصة النهائية للتقرير هي: المهاجرون المقتحمون لأسوار مليية يتحملون مسؤولية ما وقع، إذ كانوا في حالة هجوم مسلح ومنظم ضد القوات العمومية التي حافظت على الدقائق القانونية، وأن العنف المفرط المؤدي إلى الموت والجرح كانت أحداثا فردية معزولة. كانت هذه إذن مساهمة المجلس في إطار ما أسماه في ديباجة تقريره: «تبني المبادرات المبتكرة الهادفة، إلى تنسيق عمل الشبكة في مجال حقوق المهاجرين وتعزيز آليات تدخل المؤسسات الوطنية الإفريقية لحماية حقوق هذه الفئة».

الضحايا الذين أصبحوا جناة صدر تقرير عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم 13 يوليو 2022 يحمل عنوانا يليق بصحافة الإثارة: «مواجهات غير مسبوقة بمعبر مليية، خلاصات أولية للجنة الاستطلاع لبناء الوقائع».

رغم ادعاءات الموضوعية من طرف المجلس، إلا أنه يقف إلى جانب النظام المغربي الملطخه هراوات جهازه القمعي بدماء إخواننا المهجرين قسرا من بلدانهم بشرق أفريقيا. صوّر المجلس الأمر على أنه مواجهات بين طرفين، إلا أن نص التقرير يجعل من ضحايا الجريمة جناة، في حين يضع قوات القمع في موقع الدفاع عن النفس: «تأكدت اللجنة من المعطيات التي توصلت إليها... أن عناصر القوة العمومية كانت في حالة رد لخطر حال نظرا للعدد الكبير للمهاجمين المسلحين بالعصي والحجارة حيث تم إحصاء حوالي 600 عصى من مخلفات عملية الاقتحام... اتسمت مواجهة المهاجرين لقوات حفظ النظام بعنف شديد».

هكذا يعيد المجلس الوطني مأثرة خدام الاستبداد الذين اعتبروا جرائم سنوات الرصاص، مواجهة بين طرفين، كان فيها النظام المغربي في حالة دفاع عن النفس في مواجهة من كان يسعى إلى إسقاطه.

لم يفت المجلس الحديث عما وقع قبل أحداث 24 يونيو، إذ سجل وقوع عمليتي تمشيط يومي 18 و23 يونيو، أي قبيل الأحداث بقليل. ومرة أخرى يساوي تقرير المجلس بين الضحية والجلاذ، إن لم يكن يحمل الجزء الأجسم من المسؤولية للضحايا [المهجرين قسرا] بقوله عن علميات التمشيط: «تظهر اشتباكا بين قوات الأمن والمهاجرين في مناطق غابوية تستعمل فيها القوات العمومية العصي والغاز المسيل للدموع، ومواجهة من طرف المهاجرين الحاملين لعصي والحجارة والمنظمين بشكل جيد، مستغلين وعورة التضاريس وتفوقهم العددي وعلو مواقعهم، لاستدراج قوات الأمن العمومية ومحاصرة عناصرها». هكذا ترد القوات العمومية بدون وصف أو نعت، بينما يصف التقرير «المهاجمين» بأنهم «منظمين بشكل جيد، ومتفوقين عدديا، ويستغلون موقعهم لاستدراج القوات العمومية».

لكن ما يبدو عليه الأمر، هو أن العمليتين التمشيطيتين كانتا استفزازا لاستثارة رد فعل قوي من طرف المهاجرين، ودفعهم إلى عمل من أعمال اليأس. في تقرير لموقع «enass.ma» أجراه الصحفي صلاح المعيزي، يتحدث أحد ضحايا الشرطة المغربية قائلا: «لعدة أيام قبل 24 يونيو، بدأت قوات الأمن في مهاجمتنا في معسكراتنا في الغابة. أخذوا أغراضنا وأحرقوا خيامنا. في الغابة، كنا نبحت عن لحظة راحة. في اليوم السابق للمأساة أحضروا طائرة ألقت علينا مقذوفات أعتقد أنها كانت قنابل مسيلة للدموع.

ولهذا السبب اشتعلت النيران في الغابة». لقد أدت أعمال الشرطة واستفزازاتها القمعية إلى دفع المهاجرين إلى محاولة اقتحام سياج أسوار مليية الشائكة للتخلص من اضطهاد الشرطة المغربية، لكن هذه الأخيرة كانت لهم بالرصاص وتكتيك مدروس. أمر لم يستطع تقرير المجلس إخفاء أحداث تؤكد، إذ كتب: «خلال عملية اقتحام المعبر الحدودي تراجعت القوات العمومية إلى الوراء قبل أن تحاصر المهاجرين داخله وتلجأ لاستعمال العصي والغاز المسيل للدموع مما أدى إلى إصابات».

سبب الوفاة اللغة التقنية التي يتحدث بها تقرير المجلس غايتها إبعاد التهمة عن المسؤولين الفعليين (الأميرين والمنفذين

إعداد التهمة عن المسؤولين الفعليين (الأميرين والمنفذين

إعداد التهمة عن المسؤولين الفعليين (الأميرين والمنفذين

إعداد التهمة عن المسؤولين الفعليين (الأميرين والمنفذين

أضواء على حقيقة جماعة العدل والإحسان من خلال تقريرها السياسي السنوي 2019-2022

نشرت جماعة العدل والإحسان تقريرها السياسي السنوي، لفترة أكتوبر 2019 إلى مايو 2022. وثيقةٌ تساعد على فهم طبيعة هذه الحركة المعترية أول قوة سياسية ضمن طيف الأصولية الإسلامية بالمغرب. وككل وثيقة، إنما تلقى بعض الضوء المساعد على توصيف للحركة، إذ أن ممارستها، لا سيما إبان الانعطافات والاحداث الاجتماعية والسياسية الكبرى، هي المحك الواقعي لطبيعتها والكاشف لما تحجبه بصيغ كلامية فضفاضة تساير شكلاً الخطابات الرائجة (الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، الحكامة...).

بانحصار ضحايا الرأسمالية على هذا النظام الذي اكدت التجربة التاريخية عدم قابليته للإصلاح.

ليس لدى جماعة العدل والإحسان بديل مجتمعي (اقتصادي واجتماعي وسياسي) عن الرأسمالية التابعة بالمغرب المتخذة اليوم شكلاً نيوليبرالياً شرساً. انعدام بديل عن الرأسمالية شأن كل قوى الأصولية الإسلامية، بمختلف مشاربها واتجاهاتها، من سياسة الملالى الحاكمين في إيران، إلى تركيا اردوغان، ومصر الاخوان، مروراً بحزب الله في لبنان... [انظر بصدد هذا الأخير استجابة هذا الحزب للإصلاح النيوليبرالي-كتاب جوزيف ضاهر: الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني، صفحات 74 إلى 85].

وليس صدفة أن التقرير السياسي للجماعة تفادى كلياً مناقشة السياسة المطبقة في عهد حكومة إخوان بنكيران المسلمين، إذ لم تكن غير النيوليبرالية بحذافيرها، فالتطرق إلى جوهر تلك السياسة بملي وصف بديل عنها، بديل ليس في وسع الجماعة بأي وجه كان.

فكان التهرب من تعيين طبيعة الاقتصاد والمجتمع البديلين بالاختفاء وراء صيغ عامة حمالة أوجه من قبيل: «الحاجة ماسة لتغيير شامل وجذري، يفسح المجال لإصلاحات اقتصادية واجتماعية تتكفل ببناء اقتصاد وطني تضامني ومنهج يقوي القدرات الاقتصادية للبلاد ويكون في خدمة الحاجيات الأساسية لأغلب المغاربة».

الاقتصار على التشهير بأوجه الطغيان السياسي دون كشف للمصالح التطبيقية التي يخدمها، والتشخيص الزائف لطبيعة الاقتصاد وأزمته إنما يدلان على الطبيعة البرجوازية لبديل العدل والإحسان، أي ضرباً من النيوليبرالية الدينية التي لن تتجاوز عدالتها الاجتماعية لتطيف الافقار الرأسمالي بالإحسان.

إن بلوغ أهداف التحرر من الاستبداد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والانعتاق من كل صنوف الاضطهاد، لن يتأتى سوى تحت راية مشروع الطبقة العاملة، المناهض للاستبداد وللطبقية في الآن ذاته. هذا المشروع الذي يقتضي أن تبني أدوات نضالها، وأن تلف حولها وتقود كل ضحايا النظام الرأسمالي التابع، من برجوازية الصغيرة كادحة مقفرة، وجماهير منفصلة طبقياً مقهورة، لا يزال قسم عظيم منهما منخدع بأضاليل الأصولية الإسلامية.

رفيق الرامي

النموذج الاقتصادي عن قواعد «رأسمالية نقية» من شوائب الربيع والزيونية والفساد. وهذا الاعتراض يعبر عنه سياسياً مثقفون برجوازيون لا يضعون نموذج الرأسمالية التابعة موضع طعن، من قبيل الأمير هشام العلوي، ومعطي منجب، وعبد المومني فؤاد، وأبي بكر الجامعي... ومع هؤلاء تلتقي جماعة العدل والإحسان في طبيعة النقد الموجه للنظام السياسي وأساسه الاقتصادي.

اللامساواة بين الرساميل، بتفاوت فرص التراكم، بفعل درجة القرب من مركز القرار في الدولة وظواهر الفساد والربيع، شأن يهم تنافس الرساميل وليس طبقة الشغيلة المعرضة للاستغلال الرأسمالي في جميع الأحوال. والتركيز على الأمر في نقد الوضع بالبلد منظور برجوازي محض خادع للكادحين تروجه جماعة العدل والإحسان ومجمل «المعارضة» ذات البديل البرجوازي ممثلة في فيدرالية اليسار وجمهرة مثقفين يساريين، ويستبطنه حتى بعد الراديكاليين الناسبين أنفسهم إلى صف الشغيلة.

وتنعكس سطحية تحليل الوضع على طبيعة البديل المقترح. لا تحليل يتناول جذور المظالم الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي لا بديل يطال تلك الجذور. يختم التقرير بتأكيد اقتناع جماعة العدل والإحسان بما تعرضه منذ سنوات في الساحة السياسية [«المشهد العام بفاعليه المختلفين» بلغة التقرير]. مؤدى ما تطرحه الجماعة: يتمثل مدخل حل أزمة المغرب في «البحث عن أسس جديدة وركائز متينة لانطلاق مغايرة وإقلاع جاد، والمنطلق هو الحوار الحر والصادق الذي يجمع أبناء الوطن على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم، حوار يستدعي إلى طاولة المتحاورين كل القضايا، ويقترح دون قيود ما يراه لمصلحة الوطن والدولة والشعب، حوار يتنفس روح المشترك بين الجميع ويعمل على تعبئة الشعب وتأطيره لينخرط في مسيرة تحريره» (التقرير صفحة 34).

رغم تطرق التقرير إلى الاحتجاجات والنضالات، وما يسميه «الاحتقان الاجتماعي» وارتفاع «منسوب السخط العام لدى معظم الفئات الاجتماعية»، لا ترى الجماعة في دينامية المجتمع هاته، القائمة على التناقض الطبقي، مخرجاً من الأزمة. بل تستعيد المنظور البرجوازي الذي يرى سبيل تجاوز الوضع السيء في تضامن جميع عناصر المجتمع التي وعيت أوجه نقص في مؤسساته («حوار يتنفس روح المشترك بين الجميع»، بلغة الجماعة). الحل الذي تقترحه الجماعة، حل «جمع أبناء الوطن على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم» ليس إلا وهماً ضاراً. فما تسميه «اختلاف المشارب والاتجاهات» إنما يعكس تضارب مصالح طبقية لا حل له سوى

يقف تقرير جماعة العدل والإحسان، في تناوله الوضع السياسي، عند وصف آلية الاستبداد بما هو حكم فردي له واجهة ديمقراطية زائفة، مُسهباً في تفاصيل الطغيان السياسي. أما من يخدمه هذا النظام ويرعى مصالحه، فسؤال لا يطرحه التقرير، ولا يسعى إلى إثارته حتى بنحو غير مباشر.

فعلى صعيد علاقة النظام مع القوى الاستعمارية الجديدة («صندوق النقد الدولي وباقي اللوبيات المالية العالمية المستكبرة»، بمفهوم التقرير الخاطئ) المسيطرة على المغرب، وطبيعة المصالح الاقتصادية التي تجمعها، لا يفيد التقرير في شيء. هذا فيما تشكل تلك العلاقة (علاقة التبعية للإمبرياليين الأوربية والأمريكية وضمها للعلاقة بإسرائيل) مُحَدِّداً جوهرياً أولاً للوضع السياسي. فليست أقلية حاكمية تُحْكَم القبضة على المجتمع مستفيداً وحيداً، حصرياً، من التبعية لقوى الاستعمار الجديد، إذ أن النظام الاقتصادي السائد ملتقى تداخل مصالح رأس المال الأجنبي ورأس المال الكبير المغربي، أي أن طبقة اجتماعية من المغاربة مستفيدة وذات مصلحة في استمرار النظام الاقتصادي أساس الظلم الاجتماعي الذي ترعاه الملكية وتضمن استمراره بالقمع بالدرجة الأولى.

اتخذت السياسة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة بالمغرب اسمها الجديد «النموذج التنموي الجديد»، فكيف نظرت إليه جماعة العدل والإحسان في تقريرها السياسي السنوي؟ لم تنظر الجماعة في مضمونه النيوليبرالي المكرس للتبعية للإمبريالية. والمفيد لرأس المال المغربي الكبير، والمدمر لما تبقى من مكاسب اجتماعية طفيفة، بمواصلته الخصخصة بمسميات متنوعة (مباشرة، وتديبير مفوض، وشراكة قطاع عام وقطاع خاص...)، والمفرط في استغلال طبقة الاجراء وكل ما يجر هذا من مظالم اجتماعية، بل اقتصر النقد على كيفية إخراج هذا النموذج، أي نقد «التحكم في مخرجاته» وكونه «ثمرة عمل إداري محض لم يعرض على الشعب»، وتحديد الملكية «وقت صدوره»، وفرض «ميثاق وطني للتنمية ووضع آلية تتبعه تحت وصاية الملك» بحسب تعابير التقرير...

إن تجاوز نقد طريقة صنع «نموذج التنمية الجديد»، والسير إلى سير أغواره سيجر جماعة العدل والإحسان إلى كشف علاقات الاضطهاد الإمبريالي للمغرب، وإماطة اللثام عن استفادة قسم من المغاربة من ذلك النموذج، أي الشرخ الطبقي التي يشطر الأمة المغربية، جاعلاً قسماً منها في تناقض على طول الخط مع قسم آخر. وهذا ليس منظور الجماعة، المنظور الناجم عن طبيعتها الطبقيّة. يقتصر نقد الجماعة على الشكل السياسي الاستبدادي، وتنأى عن نقد جوهر السياسات المطبقة ومن ثمة امتناع عن كشف الفئات الاجتماعية المستفيدة منها. النأي هذا يُبقِي الجماعة ضمن الرائج من تشخيصات زائفة. يعتبر التقرير أن علة اقتصاد المغرب المزمنة تكمن أساساً في زواج السلطة بالثروة. هذا تشخيص أحادي الجانب مقتصر على بعض المظاهر، لا ينفذ إلى جوهر النظام الاقتصادي الرأسمالي المتخذ اليوم شكلاً نيوليبرالياً.

خرافة فصل السلطة عن الثروة يروجها من يقتصرون في نقدهم للنظام الاقتصادي الرأسمالي على طابع المحسوبية فيه، أي استفادة قسم من رأس المال من موقعه السياسي لتعزيز تراكمه والانتصار على منافسيه. الثروة والسلطة وجهان لنفس العملة، في آخر المطاف الطبقة المالكة هي الحاكمة، بزيونية أو بدون، بريع أو بدون، بفساد أو بدون. أفليست السياسة (السلطة) غير تركيز للاقتصاد (الثروة)؟ قد تتمايز صيغ الحكم، لكنها في النهاية تخدم مصلحة مالكي وسائل الانتاج ضد مصلحة الشغيلة وسائر ضحايا الرأسمالية (برجوازية صغيرة مقهورة، فئات شعبية كادحة...)

ليس احتكار الملكية للسلطة، المنتقد في تقرير الجماعة السياسي، موضوع اعتراض سوى من أقلية ضئيلة من الطبقة البرجوازية المغربية المتضررة من فرط الانفتاح الاقتصادي، ومن أوجه ابتعاد



حرائق إقليم العرائش: حقيقة الدولة التطبيقية ومثال في التضامن الشعبي

لا زالت نيران حرائق الغابات في إقليم العرائش تلتهم المزيد من الشجر والبشر، فبانتقالها إلى غابات بني عروس، حملت معها أخبار موت أكثر من خمسة أشخاص في يوم واحد (الاثنين 25 يوليوز 2022). يضاف هذا إلى ضحيتين توفيتا مع بداية الحرائق ببوجديان، مع تدمير حوالي خمسة عشر ألف هكتار من الغابات والأشجار المثمرة، مخلفا آثارا بيئية واجتماعية صعبة تتجاوز، لاسيما أن المنطقة تشهد قبل اندلاع الحرائق أهوالا من نوع آخر ناتجة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبع.

التهامي المفضل

منظمة إلى هذا الحد أو ذاك، أغلبها حذر من التوظيف السياسي/ الانتخابي، وبعضها منعس في ذاك التوظيف من رأسه إلى أخمص قدمه.

انتظمت حملات التضامن على أربع مستويات مختلفة: الأولى فردية: حيث بادر أفراد من تلقاء أنفسهم إلى التنقل إلى مناطق الحريق للمساعدة على إجلاء المنكوبين، وتقديم المساعدة. الثانية منظمة: وشملت أنواع ثلاث من أشكال التنظيم، - أولها كانت من طرف مجموعة راكمت خبرة لا بأس بها في العمل الإحساني/التضامني/المدني، تركز على علاقات واسعة مع المحسنين ومع ساكنة الأحياء الشعبية، وتستثمر بشكل ممتاز الفضاء الافتراضي والإعلام المحلي للتنظيم والتواصل. - ثانيا كانت من طرف جمعيات مرتبطة ببرلماني المدينة (أب وابنته)، حيث مارست عليها المبادرة الأولى ضغطا كبيرا وعمل على «تجاوزها» كما ونوعا.

- ثالثا، وهي مبادرات مجموعات منظمة (أغلبها من نقابيين أو من ناشطي جمعيات) لكنها اختارت التدخل دون إعلاء أي راية لكي لا يتم اعتبار تدخلها دعابة ما لجهة ما، وحتى إبراز ذلك إعلاميا كان محتشما لذات الاعتبارات.

بينت المبادرات الشعبية للتضامن المادي مع ضحايا الحرائق إمكانية بناء تضامن واسع عمالي/شعبي ومواجهة الارتزاق السياسي بالمأسي، لكنه بالمقابل طرح إشكاليات أخرى مرتبط بمسائلتين:

- ينطلق التضامن الشعبي من أحسن ما يوجد في الطبقات الشعبية: الحس التضامني التلقائي، والميل لجعله بعيدا عن الآليات الفاسدة للدولة وأجهزتها. لكن هذا لا يكفي طالما لم يندرج ضمن مضمون مطلبي موجه لهاته الدولة ذاتها: إقران التضامن المادي بالتضامن السياسي الشعبي بالتظاهر من أجل تسخير مزيد من الإمكانيات للتصدي للحرائق، والتنديد بكل تأخر ومماطلة في التعامل معها.

- اصطدمت حملات التضامن بإشكالية أساسية: كيفية توزيع المساعدات العينية والمادية، وكيف تصل للأكثر استحقاقا. إذا كان الأمر بديها لحظة اشتعال الحرائق حيث من يواجهها واضح والمنكوبون مرثيون، لكن بعد الإخماد يصعب تمييز مستحقي تلك المساعدات من محترفي اقتناص الفرص. انطرح هنا ثلاث أشكال عمليا: الأولى الالتجاء إلى أعوان السلطة، لكن هؤلاء لا يحظون عموما بأي ثقة. الثانية الاستناد إلى أشكال التنظيم التقليدية: المسجد/الجماعة، لكن حتى هاته تبين أن مفعول الزمن قد فعل بها، وأضح متجاوزة في أكثر الأحيان وتثير إشكالات أكبر من إتياها حلوها. الثالثة العمل على تنظيم المنكوبين ذاتيا وهو ما وقع في بعض الدواوير، حيث يتم تجميع المساعدات في أحد المنازل تحت إشراف «لجنة» ويتم توزيعها بحسب الاستحقاق. إن شكل التنظيم الثالث إن بني على أساس دمج التعامل مع المساعدات وبناء ملف مطلبي بنقاش جماعي سيكون قفزة كبرى في اتجاه إعطاء نموذج للتنظيم الذاتي المناضل، وستظهر أهميته بشكل كبير في قادم الأيام، خاصة إذا تضافر مع تطور صحي لجنين في طور البناء: اللجنة المحلية للدعم والتضامن مع ضحايا حريق ضواحي القصر الكبير.

يحتاج التضامن الشعبي معبرا تنظيميا له، هذه فكرة رائعة مسنودة بدروس ماضي النضال الشعبي، وبناء على تلك الدروس عليه أن يستند على الفاعلين الحقيقيين في الفعل التضامني الشعبي، المادي والإعلامي والسياسي، البعيد عن الارتزاق الانتخابي والمتوجه نحو حفز تنظيم الضحايا الذاتي حول ملف مطلبي شامل مع الابتعاد كل البعد عن الأسلوب التوافقي والترافعي الذي تم تجريبه مئات المرات وأثبت فشله مئات المرات.

تبين خريطة الحرائق المتنقلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن هاته المنطقة قد أضحت فريسة لحرائق غابات مهولة كل سنة، حيث همت النيران في السنوات الثلاث الأخيرة كل البلدان المطلة على البحر المتوسط ذات الغطاء غابوي (باستثناء ليبيا ومصر). إن حرائق الغابات أضحت معطى بنيويا في ظل الأزمة البيئية الراهنة. لكن سبل التعاطي مع الحرائق ومع مخاطرها على السكان والغطاء النباتي والوحيش والبيئة عموما، تختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، حتى داخل البلد الواحد.

لقد كان تعامل السلطات العمومية ذات الصلة بملف مواجهة اندلاع النيران دون مستوى حجمها. حيث سجل بداية تأخر شديد في تعبئة القوى المتوفرة محليا. فالسلطات المحلية تملك من إمكانيات تقليدية كبرى في رصد نشوء وتطور أي حدث من نوعه بسبب شبكة المقدمين والشيوخ وشتى أنواع المخبرين، وبهذا لا يمكن التشكيك في علم السلطات الفوري بما يجري. وهو ما ينزع كل تبرير لعدم التدخل السريع لإخماد الحرائق في بدايتها أو على الأقل وقف اتساع نطاقها وتوجيهها نحو مناطق غير أهلة بالسكان. باتساع الحرائق، وشمولها لمساحات واسعة في زمن قياسي لا يتعدى 48 ساعة، بدأ تدخل محتشم للدولة: إفاد طائرتي كندبير وشاحنات إطفاء وبعض من قوات الجيش للمرابطة في منطقة تطلت القريبة من مساحة الحرائق.

لكن العامل الأهم الذي جعل الدولة تبدأ التدخل كان هو انتشار أخبار الحرائق وخطورتها على مواقع التواصل الاجتماعي، بما يهدد الصورة المصنوعة صنعا منذ مدة غير بعيدة عن دولة حركت جبلا من أجل إنقاذ طفل. فكان التدخل محكوما بما يليق من تغطيات إعلامية في التلفزة الرسمية والإعلام الموالي عن إنجاز مهمات إخماد الحرائق بما تتوفر عليه من وسائل ومعدات تضاهي الدول المتقدمة. لكن حقيقة التدخل الفعلية على الأرض كانت بعيدة عن الصور المخدمية.

بالمقابل، تم التدخل بشكل سريع جدا وفعال لإخماد حريقين تزامنا مع حرائق الغابات والدواوير، يتعلق الأمر بحريق غابات منطقة خميس الساحل، حيث يمر الأتوروت في اتجاه طنجة (14 يوليوز)، وحريق غابات بمنطقة القصر الصغير (25 يوليوز) حيث مصانع رونو نيسان. بين التدخل حقيقة الدولة لمن لم يرها بعد: دولة أرباب العمل.

التضامن الشعبي منذ بداية الحريق ابتدأت معه مبادرات للتضامن الشعبي، حيث منذ اليوم الأول بادر شباب من القصر الكبير إلى التنقل إلى مواقع النيران لتقديم المياه ووجبات خفيفة للشباب الذين يقاومونها ويعملون بوسائلهم البسيطة والتقليدية على إخمادها، وبجانب تقديم مساعدات تم استعمال كثير تقنيّة اللايف الفايبريكي للتعريف بخطورة ما يجري. منذ اليوم الأول ابتدأت حملات للدعم والتضامن المادي،



وحسب معطيات أولية، جرى إجلاء أكثر من 1370 أسرة من 20 مدشرا، ودمرت النيران 175 منزلا، كما خلفت خسائر جسيمة طالعت حوالي 400 هكتار من الأشجار المثمرة (خاصة الزيتون)، كما نفقت رؤوس الماشية.

في البدء كان الجفاف تصنف المنطقة ضمن المجالات الأكثر استقبالا للتساقطات المطرية، بمعدل يفوق 800 ملم سنويا، وبأيام مطرة تتجاوز 70 يوما سنويا. لكن هاته الأرقام التي تعتمدها الجهات الرسمية أضحت منذ زمن غير صحيحة بفعل توالي سنوات الجفاف، حيث أن هذه السنة لم يتجاوز المعدل السنوي للتساقطات بالمنطقة 150 ملم، في حين لم تتجاوز الأيام الماطرة 17 يوما.

منذ تفاقم الأزمة البيئية كونيّا، أخذت المناطق الرطبة شمال المغرب تتجه شيئا فشيئا نحو الظواهر البيئية المتطرفة، وجفاف هذا الموسم أحد أوجهها.

سياسات عمومية ليبرالية المنطقة من أكثر المناطق عرضة للتميش، حيث أن الساكنة تتدبر معيشتها اليومي بالاعتماد على ما يتوفر لديها من إمكانيات: فلاحية معيشية تمارس على أراض لا تتجاوز في أحسن الأحوال خمس هكتارات (فلاح ميسور بالمقاييس المحلية)، وأقل من هكتارين في الغالب الأعم. تشمل الفلاحة المعيشية زراعة القمح والشعير والذرة، وأشجار الزيتون والعناية بقطيع صغير من الماشية (غنم وماعز). ثم هناك الهجرة إلى أوروبا، خاصة إسبانيا، والتي تمثل حلم أغلبية شباب المنطقة، كما يعتمد البعض على زراعة الكيف وطابرة، وما يجر ذلك على الفلاحين من ويلات.

ارتفعت وتيرة التهميش بعد قيام القطب الصناعي بطنجة، حيث أصبحت المنطقة تقع في أقصى جنوب الجهة، وغير معنية بتاتا ببرامج التنمية الليبرالية الهادفة لجذب استثمارات الرأسمال الأجنبي والمحلي إلى مركز الجهة، وجعل أطرافها خلفية لجلب يد عاملة مرنة مسترخصة، وفي أحسن الأحوال الانخراط في مشروعات صغيرة ضمن برنامج المغرب الأخضر تهم تربية النحل والأشجار المثمرة وتربية المواشي، مع ما يسبب ذلك للعديد من دخول في دوامة القروض الصغرى.

النيران المشتعلة هي نتيجة تضافر عاملين: أولا التغيرات المناخية والأزمة البيئية، ثانيا السياسات العمومية الليبرالية المهمشة بطبيعتها للأطراف.

اول خطوة واجبة في الحماية الاجتماعية تسجيل كافة الاجراء في الضمان الاجتماعي

مصطفى البحري

تنظم الدولة حملة إعلام كثيفة، بكل ما أوتيت، بشأن ما تسميه «تعميم التغطية الصحية». وطيلة الأشهر الأخيرة، ركزت الحملة على تسجيل العاملين غير الأجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. يتعلق الأمر بـ 3,5 مليون شخص (فلاحين، حرفيين، خاضعين للمساهمة المهنية الموحدة، مقاولين ذاتيون، سائقي تاكسي، محامين وموثقين،...)، ويصل عدد المعنيين إلى 11 مليون باعتبار ذوي الحقوق الذين سيستفيدون مع المسجلين. وقد أعدت الدولة القوانين اللازمة لذلك، وانكب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على العملية، بإحداث 8000 نقطة إيداع ملفات التسجيل، مستعينا بشبكة بائعي خدمات عن قرب. ولحد الساعة بلغ عدد المسجلين من هذه الفئات 2 مليون.



أما ممثلو الاجراء في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي (3 عن الاتحاد المغربي للشغل، و2 عن الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، و1 عن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب)، فلا اثر لهم في هذا المضمار، منقادون وراء مبادرات الدولة، ومسايرين لجوهر مخططاتها، بما يهدد بالإجهاد على مكاسب التقاعد لدى الضمان الاجتماعي بمبرر «إصلاحه».

لا شك أن معظم الشغيلة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي لا ينتمون لنقابات، فقطاعات انعدام الضمان الاجتماعي هي عينها قطاعات انعدام التنظيم النقابي، أي قطاعات الهشاشة وتفرعن ارباب العمل. هذا واقع يطرح من جديد مسألة طبيعة الحركة النقابية المطلوبة في ظل الهجوم الكاسح الذي تشنه البرجوازية ودولتها على الطبقة العاملة. بروليتاريا المغرب بحاجة إلى نقابة مناضلة تدود عن مصالح الطبقة برمتها، وليس منافع للمنخرطين بمنطق الزبائن. إن النسبة المنظمة من الطبقة العاملة ضئيلة، وسيؤدي تعميم هشاشة التشغيل الزاحف حتى على قطاعات الدولة إلى تراجعها أكثر. فلا خلاص سوى بتوسيع قاعدة المنظمين/ات نقابيا بالدفاع عن مطالب مجمل الطبقة، ومنها مطلب تسجيل جميع الأجراء/ات في الضمان الاجتماعي. أي بعبارة أخرى،

نحن بحاجة إلى نقابة طبقية تقطع مع منطق «الشراكة الاجتماعية» الذي كان، ولا يزال، وبالا على الطبقة العاملة. ولا سبيل لبلوغ هكذا نقابة إلا بمكافحة نهج القيادات، وتوسيع التوعية والتضامن في الصف العمالي، وبناء تجارب نقابية كفاحية وديمقراطية محلية وقطاعية تكون نموذجا للنقابة المطلوبة. وأول واجبات هذه المهمة الجليلة تثقيف الأطر النقابية بالفكر العمالي وبالعرفة اللازمين.

وغير المباشرة (الضمان الاجتماعي). حتى مدير سابق للضمان الاجتماعي (سعيد حميدوش) طالب بدوره في العام 2014 بقانون رادع فعلا للمتهربين من واجبات الضمان الاجتماعي.

لا غرابة في موقف الدولة، فهي ممثل جماعي للرأسماليين، ترعى مصالحهم، ولا تلتفت جهة الشغيلة وعامة المهوورين إلا بقدر ما يجبرونها بكفاحهم على ذلك.

المصيبة هو الأجهزة النقابية التي تتخلف أكثر فأكثر عن أدنى مقتضيات الدفاع عن مصالح الشغيلة الأنية (قيمة قوة العمل). وهو واقع تجلى في اتفاق ما يسمى «الحوار الاجتماعي» الموقع في 30 ابريل 2022

لا شك أن معظم الشغيلة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي لا ينتمون لنقابات، فقطاعات انعدام الضمان الاجتماعي هي عينها قطاعات انعدام التنظيم النقابي، أي قطاعات الهشاشة وتفرعن ارباب العمل. هذا واقع يطرح من جديد مسألة طبيعة الحركة النقابية المطلوبة في ظل الهجوم الكاسح الذي تشنه البرجوازية ودولتها على الطبقة العاملة.

بين الحكومة ونقابات الاجراء ومنظمات ارباب العمل. فقد نص الاتفاق في باب التزامات منظمات ارباب العمل على ما سماه «مواصلة الجهود من أجل التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتشجيع مكوناتها على الالتزام بذلك» (المقصود مكونات الاتحاد العام لمقاولات المغرب والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية). ضحك على الذقون ليس إلا.

رقم 800 ألف أجبر في القطاع الخاص غير مصرح بهم لدى الصندوق. و.ض.اج. ورفع المجلس الأعلى للحسابات (تقرير 2019-2020) الرقم إلى 830 ألف. وأخيرا صرح وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات (22 نوفمبر 2021) بأن مليون أجبر غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

فلماذا تسارع الدولة إلى تسجيل 3,5 مليون شخص ليسوا من الأجراء (برجوازية صغيرة مقهورة كصغار التجار والحرفيين، وبرجوازية متوسطة كالموثقين وفئة من المحامين وقسم من الفلاحين...)?

المفترض أن يبدأ تعميم الحماية الاجتماعية بإجبار ارباب العمل على تسجيل عمالهم لدى الصندوق. و.ض.اج. فلماذا لم تبدأ بها الدولة حملتها؟ فقط لأنها حريصة على أرباح البرجوازيين المتهربين من الواجبات الاجتماعية، فجزء من تلك «الأرباح» ما هو سوى واجبات أداء الحد الأدنى للأجور، ومستحقات الضمان الاجتماعي، وتأمين حوادث الشغل والأمراض المهنية، التي لا يلزم بها قسم عريض من ارباب العمل.

وحرصا على حجم تلك الأرباح، لا توظف الدولة ما يكفي من مفتشي الشغل، ومن مفتشي الضمان الاجتماعي ومراقبيه. وترفض سن قوانين تلزم ارباب العمل بأداء الأجور كاملة المباشرة منها

لا غرابة في موقف الدولة، فهي ممثل جماعي للرأسماليين، ترعى مصالحهم، ولا تلتفت جهة الشغيلة وعامة المهوورين إلا بقدر ما يجبرونها بكفاحهم على ذلك.

هذا بينما تستمر منذ عشرات السنين ظاهرة مئات آلاف اجراء القطاع الخاص وأجبراته غير المسجلين في الضمان الاجتماعي. وقد اتخذت الظاهرة أحجاما مهولة بفعل تساهل الدولة مع ارباب العمل الذي يسرقون الجزء غير المباشر من أجور العمال، بالامتناع عن تنظيم حملة كهذه التي نشهد فيما يخص غير الأجراء.

جريمة سرقة الأجر غير المباشر لا توجد عنها ارقام مضبوطة. ما يندرج ضمن التستر العام عن جرائم ارباب العمل بمساعدة من مختلف مؤسسات الدولة المعنية.

ففي العام 2019، أخبر عبد اللطيف مرتقي المدير العام بالنيابة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن عدد المسجلين به بلغ 3,5 مليون أجبر/ة، بنسبة 85% من اجراء القطاع الخاص. ما يعني ان غير المسجلين يبلغ عددهم 600 ألف. وهو تقدير غير واقعي يروم طمس الحقيقة لا إبرازها، رغم ان أجهزة المنظمات العمالية لا تسعى هي بدورها إلى كشف هذه الحقيقة رغم وجود ممثلها في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي. ومما يدل على زيف معلومة نائب مدير الصندوق. و.ض.اج أن العدد الذي صرح به قد يوجد في قطاع المقاهي والمطاعم وحده. عدد اجراء هذا القطاع المصرح بهم لدى الصندوق حوالي 86 ألف أجبر (2021)، فيما يبلغ عدد المقاهي والمطاعم بالمغرب 250 ألفا بحسب رئيس الجمعية الوطنية لأرباب المقاهي والمطاعم بالمغرب، نور الدين الحراق. أي أن عدد العاملين بالقطاع لن يقل عن 750 أجبر/ة (بمعدل ثلاثة اجراء لكل مقهى او مطعم، وهو أضعف تقدير). ما يعني ان بهذا القطاع وحده 660 ألف أجبر/ة بلا ضمان اجتماعي.

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن أورد بإحدى تقاريره

شغيلة التعليم العمومي في قرص المدفع الثيوليبرالي

بقلم: أحمد أنور 26 يوليو، 2022

تسارع الدولة الخطى لإصدار نظام أساسي لأجراء التعليم وأجيراتهم، فزادت وثيرة اجتماعاتها بقيادات النقابات الخمس الأكثر تمثيلاً في القطاع. برهة قليلة تفصلنا عن موعد خروج النظام الأساسي الجديد، ولا زالت النقابات تتذرع بلا علمها بمضامين ما يفترض أنه محور لقاءاتها العديدة مع الوزارة المعنية.

وتكرس الخصوصية التربوية لهمة المدرسين. بمجرد تمرير الدولة لنظامها الأساسي الجديد الذي سيمهد لها طريق المرور للسرعة القصوى في تنزيل منظورها للوظيفة العمومية، وتطبيق الطرق التديبيرة المجربة بالقطاع الخاص، ستنقلب الأوضاع المهنية لشغيلة التعليم رأساً على عقب، وستدخل مضماراً جديداً لا سابق عهد لها به، أساسه تكثيف الاستغلال، وتعزيز المنافسة في صفوفها، وتنوع الأجور بين نفس الاجراء، وتعدد الجهات المشغلة للمدرسين من مؤسسات جهوية ومحلية وجموعية، وتقليص تدريجي للوظيفة العمومية المركزية المعهودة قبل دفنها النهائي.

إن سياسة التعاون الطبقى، الموسومة "شراكة اجتماعية"، التي تسير على هديها القيادات النقابية هي التي جرت كارثة هدر تضحيات الأجيال السابقة وتفريط فيما انتزعت به بنضال كلف تضحيات جسام على صعيد مضمون النظام الأساسي وكذا على صعيد مكتسبات التقاعد ومعاشات دوى الحقوق ونظام التعاقد العمالي.

ناعت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد بنفسها عن معركة النضال ضد مشروع النظام الأساسي القادم، مكتفية بتسجيل موقف دون تجسيده في برنامج توعوي ونضالي يعكس الأهمية القصوى التي كان من الواجب أن توليه للأمر لكونه ينسف المكاسب التي تناضل ليستفيد منها أعضاؤها، أي الاستقرار المهني ورفض الهشاشة. لربما يرى القسم العريض من هؤلاء انه غير معني بالنظام الأساسي القديم ولا بمآله، وبمضي النفس بأن يستظل بالجديد، ومن ثمة موقف انتظار ما سيتمخض عنه بوهم أنه قد يكون خيراً. إنه خطأ فادح، وسوء تصرف وتفويت لفرضة سانحة لتوحيد الشغيلة على مطلب الدفاع عن نظام أساسي لعموم شغيلة التعليم، يحافظ على المكتسبات ويعززها، ويمنع كل ما يقوض التشغيل العمومي. إن اصدار النظام الأساسي الجديد لن يبنى أوضاع هشاشة بعض فئات أجراء/ات التعليم، بل سيفتح الهشاشة على مصراعها، ولن يخلق ظروف أفضل لمواجهته بل سيشتع بلبلية ويحشر الشغيلة في زاوية ضيقة يطغي فيها هاجس البحث عن منافذ للإفلات الفردي، سيلمس الصادقون درجة ضيق أفقهم وتضييعهم الأرعن لفرضة نضال حقيقية.

لم يتبق الا وقت وجيز لاستدراك التراخي المميت الذي يطبع تعامل شغيلة التعليم مع الخطر الماحق الداهم. اختار شغيلة التعليم، لحد الآن، مدرج المتفرجين عوض الانخراط في معركة تخصيم أساساً، وتظل الردود منحصرة لدى بعض الفئات لا تتجاوز أمانتها عدم شمولها بسيف التفكيك بمبرر انها ركيزة تمرير سياسة الدولة وهذا حال المفتشين مثلاً. لن يحالف النجاح مواجهة سياسة الدولة في تفكيك الوظيفة العمومية سوى بنضال جماعي لكل الشغيلة، ينطلق من مطالبة قيادات نقابات التعليم بالكشف العلني عن تفاصيل ما يتم نقاشه مع الوزارة، والضغط عليها لتسحب من اللجنة التقنية فوراً، قبل فوات الأوان، وفتح نقاش جماعي يفضي الي بلورة رأى مفصل للشغيلة حول النظام الأساسي يتعارض وما تهدف الدولة اليه من تفكيك الوظيفة العمومية. انه لبالغ الدلالة ان تنظم قيادات نقابية بالتعليم مؤتمراتها الوطنية دون أن تنبس بكلمة حول النظام الأساسي القادم الذي يعتبر العنوان العريض لهجوم الدولة للعقود القادمة وهو مثار اهتمام عموم الشغيلة وبالأحرى النقابيين. كما قررت نقابات أخرى عقد مؤتمراتها بعد الزمن المحدد لصدور النظام الأساسي في حين أن المطلوب من نقابة ديمقراطية تنظيم مؤتمر استثنائي جواباً على الوضع الاستثنائي الذي فرضه ما تعده الدولة فوق نار هادئة من عدوان بتصنع اللباقة وبإبتسامات توزعها على القيادة النقابية التي تؤدي دورها في مسرحية سمجة لخداع الشغيلة.

يا شغيلة التعليم سيكلفنا صمتنا غالباً فيما ان نهب للنضال بالضغط على القيادات النقابية وتنسيقية المفروض عليها التعاقد للوفاء لمبرر وجودهم في الدفاع عن مصالحنا جميعاً والا علينا انتظار ان يحين علينا الدور لثري بأمر أعيننا مكاسب ورتناها تنحطم بسبب فشلنا في تحصيلها.

وان لغد لناظره قريب ولا سلام بل هي حرب طبقية علينا مواجهتها والا سحقتنا.

الداعي للاستغراب هو "استغراب" التنظيمات النقابية لما تراه تناقضاً في تصريحات أجهزة الدولة وممارساتها. والحال أن في الأمر سياسة منسجمة متكاملة، مركزة على هدف تمرير مخطط تفكيك الوظيفة العمومية بأساليب متنوعة تشمل، الاغراء، والتضليل، والخداع، والاكراه، وكلها تبدو متناقضة لكنها تخدم نفس الهدف. ما صرح به فوزي القجع قول صريح بلسان موظف تقنوقراطي يستعرض علو كعب إدارته فيما هي مقدمة عليه من قرارات، وقد تنم عن تسرع بإشاعتها حقائق دون ترو من شأنها ايقاظ التنظيمات النقابية الواقعة تحت خدر مكسب زيادة التعويضات والتحفيزات.

يوم الخميس 24 فبراير 2022، بحضور وزير الصحة والحماية الاجتماعية، والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، تم توقيع اتفاق بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والنقابات الممثلة في القطاع، قضى بسلة مكاسب مادية للشغيلة كسلفة لتمرير النظام الأساسي لشغيلة الصحة الذي يكرس التشغيل بالتعاقد الجهوي، وينوع صيغ التشغيل، ويجعل الأجور غير موحدة خاضعة لتنافس الشغيلة.

طبعاً، سترتفع مؤقتاً أجور بعض التخصصات التي تشهد خصاصاً مثل بعض التخصصات الجراحية وأطباء التخدير... ومع استقطاب أطباء أجنبي سيتقلص الخصاص وتبدأ الأجور في الانخفاض نظراً لوفرة العرض، اما قاعدة شغيلة الصحة كالمريضين (70 بالمئة من شغيلة الصحة) والقابلات والمساعدات والتقنيين وغيرهم، فسيجربون مبكراً على التنافس بسبب وفرة الخريجين من نفس التخصص، وسيؤدي ذلك الى خفض الأجور وتدهور ظروف العمل. ربما ثمة عوامل، منها الخصاص المرتفع في قطاع الصحة، لاسيما مع توسيع نطاق التغطية الصحية، ونزيف هجرة الأطر إلى الخارج، واضطرار الدول الغنية الي تعزيز منظوماتها الصحية بسبب جائحة كوفيد19، قد تتيح بعض الوقت لشغيلة الصحة قبل أن يكتوتوا بالآثار الوخيمة لقانون المهن الصحية المرتقب صدره، الذي يخرج الوزارة الوصية على القطاع الصحي من مسؤولية إحداث مناصب الشغل، في مقابل تخويل هذا الحقل لمؤسسات ترابية جهوية وبلدية، وحتى لمؤسسات اجتماعية.

النظام الأساسي لشغيلة التعليم جاهز قبل جلسات اللجنة التقنية تكرر بدقة نفس أساليب المراوغة المتبعة لإخراج شغيلة الصحة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية على شغيلة التعليم مع اختلافات متعلقة بخصائص كل منهما. البداية بتشكيل لجان تقنية هدفها منح بعض التنزلات المادية الجزئية لفئات من الشغيلة، وبعدها خلق انطباع خادع أننا (دولة ونقابات) نبحث بشكل جماعي على "إبداع" قانون يجيب على الإشكالات الموضوعية ويصب في خدمة المصلحة "العامة" بطريقة "تشاركية"، والاجماع على عدم اطلاق الشغيلة بتفاصيل ما يدور في الاجتماعات بخديعة أن الأمور لازالت في طور تبادل الإراء والأطلاع على التجارب.. الخ. لكن الحقيقة هي أن الدولة مسلحة بمنظور دقيق، وبمشروع تفصيلي للقانون القادم، وتريح الوقت بلعبة غمضية مدروسة مع المنظمات النقابية الخمس، قبل صدم الشغيلة بتمرير قانونها منديل ببصمات "شركائها الاجتماعيين" في وقت تكون الشغيلة التعليمية مزررة خارج أماكن عملها، وفي خضم العطلة الصيفية. طبعاً قد تناور بعض القيادات النقابية لإنكار خيانتها بالتبرؤ من عدم الأمانة في ترجمة مواقفها، وتعلن رفضها الكلامي لامتصاص غضب قاعدتها. لكن ذلك مجرد خداع للشغيلة ولن يكون له أي أثر ملموس.

ما يجب علينا إدراكه، نحن شغيلة التعليم النقاش حول النظام الأساسي ليس سجالاتاً فوقياً حول نصوص القانون بل أثر ملموس على ظروف العيش والأوضاع المهنية بل هو في صلب ذلك كله. جوهر الصراع بين أجراء التعليم العمومي والدولة المشغلة لهم يكمن في نضال الشغيلة لأجل تحسين أجورهم الفعلية وحمايتهم من التآكل بفعل التقلبات السريعة للحياة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وتدمير الخدمات العمومية، وثانياً لتحسين ظروف العمل والاحتماء من المخاطر المهنية والتسلط الإداري

جوهرها تطبيق تقنيات التدبير المجربة في القطاع الخاص، القائمة على مضاعفة استغلال الشغيلة بأقل كلفة مالية. وهذا غير ممكن دون تفكيك مكاسب الماضي وليدة نضالات عقود سابقة وتقويض الأنظمة القانونية الموروثة عنها.

الحد من لوج الوظيفة العمومية وجعل التشغيل وقفا على ضرورة قصوى، وبشروط صارمة غير مرتبطة بالحاجات الاجتماعية، بل بالتوازنات الماكرو-اقتصادية، وفتح الباب للمغادرة وتيسير التخلص من الشغيلة، وتنوع أجور الشغيلة، وتعدد أوضاعهم (رسميون- متعاقدون- مندوبون- موسميون- عمل جزئي...) في القيام بنفس المهام وفي المكان ذاته كأساس لتشتيتهم. واخضاع الشغيلة لأنظمة تدبير مستمدة من الشركات الخاصة عبر تشديد الرقابة الإدارية، ووضع الشغيلة تحت ضغط التهديد الدائم عبر اليات تجتهد تخصصات العلم البرجوازي بتطويرها باستمرار فيما يسمونه ب"تدبير الموارد البشرية". وهنا منبع اسهال خطاب الدولة والشامل لجميع شغيلة الوظيفة العمومية حول: تدقيق نظام الترتي-مفهوم العمل بالمردودية، التقييم برمجية تحقيق الاهداف - التكوين الذاتي المستمر لمواكبة التحولات - إعادة تحديد ساعات العمل الأسبوعية بتمديدها بحوافز مادية في البداية - استعمال التقنيات الحديثة للقيام بعمل إضافي خارج ساعات الدوام الرسمية (...)

شغيلة التعليم العمومي على درب من سبقهم الى مذبح التفكيك

ما يجري التحضير لتمريره قريباً في التعليم العمومي هو جزء من مخطط عام يبطال الوظيفة العمومية، ولا يحتاج إدراك مضمونه سوى تتبع ما يطبق في قطاعات عمومية أخرى منها قطاع الصحة العمومية على سبيل الحصر.

صادق مجلس الحكومة خلال اجتماعه يوم الخميس 27 مايو 2021 على مشروع قانون رقم 39.21 بتتميم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 24 فبراير 1958 بمناحة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية بإضافة مهنيي الصحة إلى الفئات التي لا تخضع للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. تحت أبرة وعود الإغراء بالاستفادة من رفع الأجور ورفع التحفيزات والتعويضات لشغيلة الصحة، بحجة أن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لا يتيح تجاوز تعويضات العاملين المدرجين فيه السقف المنصوص عليه في هذا النظام. وجاءت بيانات منظمات الأطباء والمرضى والتقنيين النقابية مرحبة وداعمة القرار رغم إشارات إلى عدم مشاورتها، وأبدت استعدادها للإسهام في إنجاح مشروع الحماية الاجتماعية، وتطلعها إلى تلبية قانون الوظيفة الصحية المرتقب لمطالبها، فمددت رجلها واستراحت في انتظار الأخبار السعيدة.

يوم 29 أكتوبر 2021، هز الوزير فوزي لقجع، في رده على تساؤلات البرلمانيين أثناء مناقشة مشروع قانون مالية السنة 2022، شغيلة الصحة بتصريحه أن نظام الترقيات في الوظيفة العمومية لن يسعف في تحسين الوضع المادي لأطر القطاع الصحي، وأن التوظيف بالتعاقد سيمتد لقطاع الصحة. وكشف أن الحكومة أعدت مشروع قانون أساسي للوظيفة الصحية سيعرض على أنظار البرلمان. ثارت ثائرة قيادات النقابات، وأعلنت عن احتجاجات بالمستشفيات بتنظيم وقفات وحمل الشارة. وصدرت بيانات نقابية عديدة تندد بعدم مدها لمشروع القانون الأساسي الذي ذكره فوزي القجع. وحذرت أخرى من اقضاء فئات مهنية من شغيلة الصحة، معلنة رفضها التشغيل بالتعاقد، ومشددة على "ضرورة تضمين النظام الأساسي للوظيفة الصحية العمومية لكل الحقوق الأساسية والمكتسبات التي يتضمنها النظام الأساسي للوظيفة العمومية الحالي".

أشارت النقابة المستقلة للمرضيين مخاطبة الوزارة إلى أنه "قد سبق وراسلنا وزارة الاقتصاد والمالية في إطار الحق في الحصول على المعلومة حول موضوع "مشروع قانون الوظيفة العمومية الصحية"، وأكدت وزارتكم أنها لا تتوفر على أي مشروع وأنه من اختصاص وزارة الصحة، بينما صرحتم في الاجتماع المذكور بأنكم تتوفرون على المشروع بل تحدثتم عن بعض معالمه وهو شيء يدعو للاستغراب".



الحقيقة التي ثمة سعي إلى اخفائها هي أن معالم النظام الأساسي المعهود جاهزة سلفاً، وليست الجلبة المصطنعة الجارية الا طريقة لإلهاء الشغيلة في خضم التفاهم على صيغ مثلى لتمريره بعد طلائه بالقاموس السمج المعتاد باسم "الشراكة" و"بهارات" الاجماع" لسد الباب بوجه النواح العاجز، والاعتراض النقابي، على الاقصاء من "التشاور" الموصي به من طرف المؤسسات الدائنة عند كل اعداد العدة لتوجيه ضربة للشغيلة.

تقويض متركزات الوظيفة العمومية بعد التشغيل الكثيف في الوظيفة العمومية طيلة ثلاث عقود ما بعد الاستعمار المباشر، جاءت أول الصدمات جراء انفجار أزمة مالية الدولة ولجوئها للاقتراض، وما نتج عنه من خضوع لسياسة التقويم الهيكلية القائمة على تقشف اجتماعي عنيف لتوفير الأموال لسداد الديون. رغم تراجعها ظلت الوظيفة العمومية منفذاً لتشغيل الخريجين، كما ظلت شغيلتها تستفيد من عدة ضمانات، الاستقرار المهني وحق التنظيمي النقابي، والتأمين على الحوادث ومعاش التقاعد... الخ. لا زال قسم عريض من عمال القطاع الخاص محرومين منها.

انخراط المغرب في منظمة التجارة العالمية منذ 1995 متبينا عقيدة التحرير الاقتصادي الجديد وعماده تمكين الرأسمال المحلي والأجنبي من الاستحواذ باسم الخصوصية على المنشآت والثروة الوطنية، وإعادة نظر جوهرية في المهام السابقة للدولة فيما يرتبط بإتاحة الخدمات الاجتماعية بتفويضها للشركات الخاصة. لقد أضحت الخدمات العمومية ثقلاً يجب التخلص منه تدريجياً وتحويله إلى القطاع الخاص، والاستعاضة عن مبدأ حق الجميع في الاستفادة المجانية من تلك الخدمات بمبدأ تسعيرة الخدمات والأداء مقابل الاستفادة. فسرى منذ نهاية التسعينات مسلسل متواصل من الخصخصة الكلية أو الجزئية للمنشآت العمومية والخدمات الاجتماعية أو إسناد تدبيرها للقطاع الخاص.

حاليا نحن في طور متقدم من تمدد وتعمق سياسة خصخصة الثروة والخدمات العمومية وتفكيك الوظيفة العمومية.

الوظيفة العمومية مهمة بتقادم طرقها التديبيرة، وبكونها ملجأ لضعاف الكفاءة، ومخبأ لهزليي المردودية، وشحماً زائداً مُقتضياً شطفاً عاجلاً. وضع المدعون عليها سيناريوهات تفكيك باسم "الإصلاح"،

تتمة الصفحة 10:

منظورات للثوريين في السودان

**البيان الذي كان يجب أن يكتب
(في معالجة الميز على أساس الجنس
والعنف الجنسي)**

هو ذا ما يجب على منظمة أن تكتبه عندما يكون أحد أعضائها متهما بأفعال ميز على أساس الجنس أو عنف جنسي. «في البلد (فرنسا) تعرضت امرأة من كل امرأتين لشكل من أشكال العنف الجنسي (تحرش، اعتداء أو اغتصاب). وعلى غرار كل المنظمات السياسية، والنقابية، والجمعوية، وعلى غرار كل المنشآت أو الإدارات، ليست حركتنا بمنأى عن ضربو العنف. إننا نعلم ذلك.

في العام 2018 عند صدور مقال بشأن وقائع عنف في حزيننا، لم تكن مجيزين لمعالجة الإندارات. كان علينا الشروع في بحث داخلي لتحديد الأشخاص المهمين في المقال، والانصات للضحايا ومعالجة أشكال العنف آنذاك. لم يجر ذلك، وهذا خطأ.

لم نقم سوى بإعادة تعيين الشخص المتهم في مهمة أخرى، بنحو لا شكلي. ولم يكن ثمة تواصل بشأن هذا الأمر. هذا خطأ آخر.

كشفت أشخاص عديدون، في الشبكات الاجتماعية، عن حالات تم عن ميز على أساس الجنس أو تصرفات ذات دلالة جنسية غير مرغوب فيها. وقد توصلنا أيضا بإبلاغ. إننا نأخذ جدا على محمل الجد هذه التنبيهات. وليس لدينا، في هذا الطور، عناصر تتيح الجزم فيما إن كان الشخص المتهم قد اقترف فعلا أشكال عنف، وما هي إن كان قد ارتكبها؟

ستتم معالجة الإبلاغ لتحديد الوقائع من وجه، وإنزال العقاب إذا تأكد الجرم، ونشر نتائج البحث، من وجه آخر. ندعو كل الأشخاص ممن لديهم معلومات إلى مراسلتنا في (العنوان). سيستقبل شهاداتهم أشخاص من ذوي التكوين، لطفاء وذوي دراية بأليات العنف على أساس الجنس والعنف الجنسي. ونحن نضمن سرية المبادلات.

ونعيد إلى الأذهان أنه يجب ألا يتعرض أحد من الأشخاص مبلغى الوقائع، ولا من المتهمين، لضغوط أو شتائم أو تحرش لاسيما على الشبكات الاجتماعية.

إننا ندرك أن محاربة ضربو العنف على أساس الجنسي و العنف الجنسي معركة لا تتوقف أبدا. ونحن مطالبون بمزيد من خطوات التقدم، وندرك ذلك. ويمثل تحسين ألياتنا للتنبيه ومعالجة ضربو العنف إحدى أولوياتنا في الشهر المقبل»

وإلا فإن الحجج التالية كلها فجة وذات نتائج عكسية، سواء على صعيد السير قدما بالنضال ضد ضربو العنف الجنسي وعلى أساس الجنس، أو في مجال التواصل السياسي.

حجة 1: «إنه رجل رائع طيب، يمكن أن أشهد على ذلك»

ليس لهذا أي علاقة بالموضوع بتاتا. الرجال الذين يقترفون أشكال عنف هم أصدقائنا، ورفاقنا، وأعضاء من أسرنا. قد يكونون راعين معنا وإشكاليين مع آخرين. هكذا الأمر دائما.

حجة 2: «إنها مؤامرة سياسية، وبرزت الآن كأنها صدف»

حتى إن كانت الجهة التي كشفت الأمر خصما سياسيا (والحالة هنا غير ذلك)، إذا ارتكب شخص ما عنفا، يظل الأمر مشكلة.

ثم إن برز المشكل الآن، فالخطأ خطأ الأشخاص الذين قرروا إسناد مسؤولية لشخصية سياسية يعلمون وجود موضوع غير معالج بشأنها. كان عليكم معالجة الموضوع قبل ان تضعوا الشخص في الواجهة. لم تتعلموا، والحالة هذه، شيئا من الحكايات الماضية؟ تسليط الضوء غالبا من يحدو بالضحايا ومحيطهم إلى الكلام أمام الملأ.

حجة 3: «هذا يضر بالقضية»

ما يؤدي القضية هو عندما لا تفلح حركة نسوية في معالجة صانبة لحالات التبليغ بوقائع عنف. وليس النسويات التي تفضح تلك الحالات، حتى وإن لم يحسنن طريقة الفضح. كيف كان يجب التصرف؟ أولا وجب استباق الأمر. كان معلوما أن الأمر سينكشف، كان هذا أكيدا. وبالتالي يجب قبل تعيين شخص في موقع مسؤولية معالجة المشكل. نعود إلى التنبيهات، والمقالات، ونبحث ونهتم بالموضوع. الاهتمام بالموضوع لا يعني حتما تنحية الشخص أو منع وصوله إلى موقع مسؤولية. يُدعى هذا تناسبية العقوبات. إذ لا يُعالج بنفس الكيفية تصرف قديم مضت عليه ثماني سنوات وشهادة بصدق وقائع اغتصاب.

ثم إذا لم يتم استباق، يجب التدخل فور أول تصريح أمام العموم. نتواصل لقول إننا نأخذ الأمور مأخذ جد

وإننا سنعالج التنبيه. وفي حالة وقائع جسيمة جدا (وقائع اغتصاب مثلا، وليست تلك الحالة هنا) يتم توقيف المشتبه فيه مدة القيام بالبحث الداخلي. (تناسبية الفعل دائما). نعود إلى التنبيهات القديمة، وتتصل بالأشخاص. ونخلق إطارا آمنا حيث يمكن للجميع الكلام. ونقوم بجرد الوقائع، ونبحث عن شهود. و نُبئُتُ: بالإثبات أو عدمه. ونكتب ما توصلنا إليه. إما أنه لا شيء مُثبت: لا وقائع دقيقة، ولا شهود. نقول ذلك. أو أن ثمة وقائع مثبتة. وفي هذه الحالة يُنزل العقاب، باعتبار طبيعة الوقائع. قد يكون هذا تحذيرا، وتوقيفا من هيئات الحزب طيلة مدة معينة وحتى في حالة وقائع جسيمة الطرد وتبليغ النيابة العامة.

وبعد ذلك، نقوم بالتواصل. نقول ما جرى وكيف عالجناه. إنني أدرك أن الأمر معقد. وأنه أشد تعقيدا عندما يكون المتهمون أصدقاء. لكن الامر يُعالج. يمكن معالجة الميز على أساس الجنس، ويمكن معالجة ضربو العنف الجنسي. باختصار. عليكم إتيان الأفضل، شكرا

كارولين دو هاس Caroline De Hass
https://blogs.mediapart.fr/carolinedehaas/blog/030722/le-communique-qui-aurait-du-etre-ecrit

الحكومية لإزادة الشعب بالوسائل الديمقراطية. من الأسهل تحقيق هذه المعايير، لكن اجتماع الثلاثة في وقت واحد هو ما يخلق حالة ازدواجية السلطة. نقطة أخرى مهمة هي أن لينين كان يستلهم تجربة كومونة باريس للعام 1871، التي وضعت موضع تساؤل الفصل الليبرالي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. لا تزال هذه الفكرة موجودة في السودان، ولا يمكن أن تنشأ بدائل عنها إلا من الممارسة، وليس من مجرد مناقشات أيديولوجية.

مزن: إذا تفحصنا البيانات [التصريحات] السياسية وخرائط الطريق، أعتقد أن معظمها يشترك فكرة الانطلاق من البرلمانات المحلية – بتشكيلات مختلفة – والبناء من هناك. سيجري انتخاب ممثلين محليين، وسيستمر ذلك على المستوى التالي وصولا إلى المستوى الوطني. ثم يختار البرلمان الأخير رئيسا للوزراء. وبالتالي، يفكر الناس بالفعل في كيفية تمثيلهم على نحو أفضل وجعل ممثلهم أكثر عرضة للمساءلة أمامهم.

إذا قرأت أحد هذه البيانات، فسترى أن الناس يتحدثون عن دولة أكثر عدلا وطرقا أكثر إنصافا لإعادة توزيع الثروة. ما ينقصنا هو الشعور بأن الطريقة التي يتم بها إنتاج الثروة في السودان تمنع إعادة توزيعها بطريقة عادلة. نحن بحاجة إلى تغيير الطريقة الجاري بها إنتاج الثروة. يريد الناس الرعاية الصحية المجانية والتعليم والإسكان ودعم الغذاء والكهرباء الخ. يقول أولئك المشككون بهذه المطالب: «ولكن كيف سيجري تمويلها؟» إنه سؤال صحيح لا أحد يجيب عليه. بالطبع، يمكننا استخدام عائدات مناجم الذهب لدفع تكاليف الرعاية الصحية، لكن إنتاج الذهب استخراجي ويؤدي إلى تشريد السكان وذبح قطعانهم. ولهذا السبب نحتاج إلى البدء في الحديث عن إنتاج الثروة، وليس فقط إعادة توزيع الثروة. يتم إنتاج الثروة حاليا بطريقة نخوية.

فيما يتعلق بإمكان حدوث حالة ازدواجية السلطة، أتذكر أنني رأيت إعلانا عبر الإنترنت من مكتب مشرف التسجيل الإلكتروني قد يكون ذا صلة. هذا المكتب مسؤول عن جمع نتائج إجراءات التسجيل في الجامعة ونشرها وإخطار الطلاب الجامعيين المقبولين. قيل بضعة أسابيع، أصدر بياننا يتوصل فيه إلى «السادة الذين ينظمون الاحتجاجات» (أي لجان المقاومة) و «السادة الذين يغلقون الجسور» (أي الحكومة العسكرية) بعدم تغيير جدولهم الزمني حتى يتمكن الموظفون من الذهاب إلى العمل ونشر النتائج للطلاب. أن: ما دور الطبقة العاملة المنظمة في هذه السيرة؟ ما دورها الممكن مستقبلا؟

مزن: ما يجب استخلاصه من تجربة السودان، وله تأثير على كل شيء، هو أن دور غالبية السكان هو ببساطة عدم عرقلة استخراج الموارد. فهي لا تلعب أي دور مباشر في إنتاج الثروة. لطالما كان اقتصاد السودان ريعيا. أشرف الجيش على عملية الاستخراج قبل العام 2019، لكن الحكومة الانتقالية تبنت نموذجا مماثلا. إغلاق الطرق مهم لأنه يعطل هذا النمط عن طريق إغلاق قنوات الاستخراج. يفهم الناس هذا ويدركون ما يعنيه نضاليا في سياقهم المباشر. ومع ذلك، من الأصعب الاستنتاج بنحو مجرد واستخلاص دروس على مستوى أعم.

إن شبكة المنظمات الجاري بناؤها في أثناء العملية الثورية تستوجب تفكيرا أعمق في مسائل هامة. فعلى سبيل المثال، شهدنا حركة اعتصام طالبات في مسابهن المخصصة. بدأ أحد الاعتصامات بعد أ اغتصاب لص لطالبة، وطلب الإدارة التزامها الصمت. بعد بضعة أيام، أمسكت الفتيات بالقضية وبدأن اعتصاما أمام إقامات سكنهن. أثرن مخاوف أمنية وُقِلن: «واجهنا هذه المشاكل منذ فترة طويلة». كان الاعتصام الأولي يجري في الخرطوم، لكنه امتد إلى ولايات أخرى، حيث تظاهرت الطالبات تضامنا. وخلال اليومين التاليين، وضعن قائمة مطالب تتراوح بين القضية المحددة لأمن الحرم الجامعي ووقف خصخصة التعليم العالي والإقامات الجامعية. بدأت لجان المقاومة بمساعدتهن، أولا بجلب الطعام والتضامن مع الاعتصام، ولكن أيضا عن طريق محاولة إيجاد روابط بين مطالب لجان المقاومة ومطالب الطلاب.

في البداية، جاء التضامن بوجه خاص من الناس

الذين يتقاسمون نفس بيئة معيشة المتظاهرين الأوائل. بيد أنه عندما انخرطت لجان المقاومة، كان عليها التعمق في الجذور الاقتصادية للمشاكل الأساسية. لست أدري ما إن كانت ارتأت فقط أنها أداة اتصال جيدة يحدّيها عن الروابط بين نضال الطلاب والكفاح ضد الجيش، أو ما إذا نتج ذلك عن موقف اقتصادي مبدئي يتيح وجود صلة عضوية بين النضالين. ومهما يكن من أمر، وأيا تكن كيفية حدوث ذلك، فقد التقيا في مكان واحد، ما عمق الجذور الاقتصادية لمطالبهما المشتركة. التنظيم والتواصل يعني توضيح التحليل عبر الممارسة.

محمد: إذا كان للإضرابات دور رئيس عقب إطاحة البشير، فلم يكن الحال كذلك إثر انقلاب 25 أكتوبر/تشرين ثاني. كان دور الطبقة العاملة المنظمة في النضال ضد الانقلاب هامشيا. هناك بعض الاستثناءات، وأهمها عمال النفط، لكنهم لا يستطيعون محاربة الانقلاب بمفردهم. لم تقم الطبقة العاملة ببناء منظمات قوية أثناء فترة حياة الحكومة الانتقالية.

رغم عدة إضرابات واحتجاجات مطلوبة بتحسين ظروف المعيشة. ينبغي عدم نسيان أن الحكومة «المدنية»، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بعد العام 2019، عملت بجد لوقف المد المتزايد للنشاط العمالي. فعلى سبيل المثال، عينت ما يسمى لجنة إزالة التمكين لجانا توجيهية لقيادة النقابات دون اعتبار لإرادة أعضائها. وفي بعض الحالات، اتهم مسؤولون حكوميون العمال المضربين بأنهم «كيزان»-مؤيدون لنظام البشير-وهو أمر مهين للغاية بطبيعة الحال. ما الدور الذي يمكن أن يلعبه العمال المنظمون في المستقبل؟ حسنا، على المدى القصير، يمكنهم إلحاق ضرر جسيم بنظام البرهان العسكري الهش بتنظيم إضرابات للمطالبة بأجور وظروف معيشية أفضل. ومن المتوقع حدوث المزيد من النضالات بسبب تدابير التقشف القاسية المعتمدة مؤخرا. على المدى الطويل، سيعتمد دور العمال على ميزان القوى بينهم وبين الطبقة الحاكمة. سيتعين على الثوريين الملتزمين العمل داخل الطبقة العاملة، والتعلم منها، ومدها بالتنقيف السياسي الذي سيتيح لها تغيير المجتمع بنحو جذري. لن تتجاوز الحركة العمالية المنظمة تلقائيا المطالب الاقتصادية.

سيكون المستقبل أيضا وفقاً على رد فعل الطبقة الحاكمة وما بوسعها فعله لتدمير الحركة. لن يجري ذلك حتماً بطريقة عنيفة بصورة صريحة. فعلى سبيل المثال، كثير من الجنود في قوات الدعم السريع وغيرها من الجماعات المسلحة هم عمال سابقون لم يتمكنوا من تأمين حياة كريمة لهم ولأسرهم في ظل اقتصاد السوق. إن الطبقة الحاكمة تنال، باستيعاب أعداد كبيرة من العمال السابقين بهذه الطريقة، من قوة الطبقة العاملة وتقوي نفسها. يمكن، في السياق السوداني، أن يتحول جيش العمال الاحتياطي كما صاغه ماركس إلى جيش حقيقي.

محمد عبد الرحمن اشتراكي سوداني يعيش في إيرلندا.

مزن النيل اشتراكية سودانية مقيمة في الخرطوم. وهي تكتب أبحاثا حول السياسة الصناعية وهي المؤسس المشارك لاستناد-مركز الأبحاث المعني بالابتكار والعلوم والتكنولوجيا من أجل تنمية تركز على الناس.

احالات

(1) لمزيد من المعلومات عن السيرة الثورية، انظر <https://reads-long.uk.co.socialistworker//:https://committees-resistance-sudans-to-power-all>.

(2) كتب الجزولي وتوماس على نطاق واسع عن العلاقة بين الاقتصادات والنضالات الريفية والحضرية في السودان. انظر، على سبيل المثال، <https://11/2021/org.africanarguments//:https://sudans-connecting-deposed-the-of-creatures-struggles-urban-and-rural>

مقابلة: منظورات للثوريين في السودان

موزان النيل ومحمد عبد الرحمن، نشر في 15 أبريل/نيسان 2022



والتغيير-المجلس المركزي ونموذجهم الطوباوي في «الشراكة» مع الجيش لا يمكنهم تحقيق التغيير المنشود. لهذا السبب فإن لجان المقاومة مستعدة لقيادة المقاومة ضد الانقلاب.

إن أزمة الدولة – النتيجة الحتمية لاقتصاد قائم على الاستغلال – وتطور الحركة الشعبية هما ديناميتا الصراع الطبقي الرئاسياتن.

مُزن: أوافق على أننا نشهد مرحلة ثانية أعمق من العملية الثورية، لكنها قبل كل شيء أزمة أعمق للطبقة الحاكمة. لست متأكدا من أن مصطلح «أزمة دولة» ينطبق هنا، لأنها ليست أزمة النظام العسكري فحسب، بل أيضا أزمة الأحزاب المدنية التي كانت في السابق جزءا من الحكومة الانتقالية. وتحاول هذه الأحزاب الآن إيجاد مكان لها في توازن سلط جديد وصراعات سياسية جديدة. وقد شهدنا في هذا السياق، تطور أجهزة مقاومة منظمة -لجان المقاومة في الأحياء.

يمزح الناشطون قائلين إن شعار «اللوات الثالث» (لا مفاوضات ولا شراكة ولا شرعية) الذي تبنته لجان المقاومة قد عكس وصف عمل هذه الأحزاب المدنية. بعد إطاحة نظام البشير، كان هدف هذه الأحزاب هو إجراء مفاوضات والسعي إلى شراكة مع الجيش ومنحه الشرعية. ألغى هذا الشعار دور تلك الأحزاب. إنها في أزمة بقدر ما الجيش مأزوم. وهذا ما يعترف به حتى مناصرو الجيش، الذين يشكون من أنه «لا يوجد أحد للتفاوض معه» في الحركة. ومن المؤثر للاهتمام تسجيل كون «المجتمع الدولي» يقول نفس الشيء. إنهم يحاولون إعادة خلق قيادة يمكن استمالتها وإفسادها.

وفي غضون ذلك، لا شك أن نضج الحركة السياسية تقدم فعلا. وجرى استخلاص دروس. أختبرت الحركة في العامين التاليين لسنة 2019، وتشجعت الطبقة الحاكمة على تجريب أكاذيب جديدة.

الآن استخلص الناس الدروس، وهناك هيئات منظمة حيث يمكن للناس الحديث حول القضايا المهمة ومناقشتها – إذ أنها لم تعد مجرد أفكار في رؤوس أفراد معزولين.

ومع ذلك، ليس مؤكدا استيعاب هذه الدروس بما فيه الكفاية لفهم سير العملية السياسية الإجمالية وكيفية تدخلنا بطريقة تغيرها. على سبيل المثال، عندما تظهر جهات سياسية فاعلة جديدة، هل يمكن لمجتمع المقاومة مواجهتها؟

تتطلب مثل هذه المهام نوعا مختلفا من التنظيم: حزبا ثوريا. نحن بحاجة إلى منظمة يكون بمقدورها تحليل الوضع بوضوح. هذا ما لا يمكن أن تقوم به الأجهزة القاعدية القائمة. ومع ذلك، لست متأكدا أن الكثير من الناس يتفوقون معي في ذلك. إنه

دون حاجة إلى التعامل مع العناصر المدنية التابعة لقوى الحرية والتغيير-المجلس المركزي. في 8 ديسمبر/كانون أول، أعلن جبريل إبراهيم، وزير المالية في الحكومة ورئيس إحدى الحركات المسلحة داخل قوى الحرية والتغيير-الأرضية التأسيسية، أن السودان حرم من 650 مليون دولار من التمويل الدولي من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. من الواضح أن قادة الانقلاب يفترقون إلى المال، لكنهم لا يستطيعون خفض دخلهم ونفقاتهم. وهذا من شأنه أن يعارض مع الغرض من الانقلاب، الذي كان إعادة توزيع ثروة البلاد فيما بينهم. يعتمد الجنرالات وأمرء الحرب على دولة تقوم على استخراج الربح وتركيز الثروة الهائلة في أيدي قلة على حساب الأغلبية. إنهم يرفضون الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد، من شأنها أن تفيد جميع السكان وتحسن الظروف المعيشية. هدفهم ببساطة هو الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الثروة.

إن الصراع الطبقي واضح للعيان في ميزانية 2022، إذ ليست أكثر من إعلان حرب من قبل الطبقة الحاكمة على العمال. تعتمد الميزانية كليا على استخراج أنواع ضرائب مختلفة من جيوب الطبقة العاملة وإلغاء دعم السلع الحيوية مثل القمح والأدوية. في المستشفيات العمومية، حدثت زيادة فلكية في رسوم جميع الخدمات الطبية، من المساعدة على الولادة إلى العلاج في أقسام الطوارئ. من المستحيل دفع هذه الرسوم وستدفع حتما المزيد من الناس إلى الاحتجاج. وفي الآن ذاته، ارتفعت ثروات أمرء الحرب بنسبة 46٪ وهي تمثل حصتهم من الكعكة بموجب اتفاقية جوبا.

يعني ترتيب الوضع الجديد هذا أن المجتمع السوداني بات ملتهبا على نحو مزمّن بسبب السخط الشعبي. في الواقع، يجب تفكيك الدولة السودانية وإعادة بنائها على أساس علاقات اجتماعية جديدة. تواصل الحركة الثورية نموها، كما يتضح من سيل «التصريحات» السياسية الصادرة عن منظمات مثل لجان المقاومة. وقد نظمت هذه اللجان جملة احتجاجات أسبوعية في الشوارع ضد الانقلاب، وقامت بدور هام في حرمان البرهان وحلفائه من الشرعية التي يدعونها. إن الحركة المستوحاة من مزارعي منطقة الولاية الشمالية دليل آخر على تطور الحركة الثورية. تستمر موجة الاحتجاجات هذه، وليس ثمة ما يشير إلى أنها ستوقف طالما بقي الجيش في السلطة.

اكتسبت لجان المقاومة بالفعل خبرة تنظيمية في غضون السنوات الثلاث الماضية. لم تهدأ أثناء الفترة ما بين سقوط البشير والانقلاب، بل انخرطت في أنواع مختلفة من الأنشطة السياسية والاجتماعية. كما أدركت أن سياسيي قوى الحرية

مهمتين: أولا، أزمة متفاقمة للدولة؛ وثانيا نضوج الحركة الثورية وتطورها السياسي. هل تشاطران هكذا تحليل؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمكنكما الحديث عن وجهي الوضع هاذين؛ وتفاعلهما؟ محمد: هذا صحيح، فإزمة الدولة مرتبطة بحالة الاقتصاد. وهو جزء من أزمة هيكلية طويلة الأمد، وتعود بدايات نشوء السودان الحديث إلى العام 1916، كبلد جنوبي تابع. ومع ذلك، كانت الأجوبة على هذه الأزمة هي الأجوبة نفسها دائما منذ أواخر سنوات 1970، عندما نفذ الرئيس جعفر النميري-الذي أطاحته لاحقا انتفاضة عام 1984-سياسات نيوليبرالية، وبدأ بدمج السودان فيما يسمى بالنظام البنكي الإسلامي لدول الخليج. في يناير 2005، وقعت حكومة عمر البشير والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاق السلام الشامل، الرامي إلى إنهاء الحرب الأهلية المستعرة منذ العام 1983. وقد ساعد ذلك على الخروج من الأزمة ودخول طفرة اقتصادية مؤقتة يرجع الفضل فيها، إلى حد كبير، إلى التوسع في إنتاج النفط بجنوب السودان. ومع ذلك، عادت الأزمة في العام 2011 عندما أصبح جنوب السودان مستقلا، ما أدى إلى فقدان الغالبية العظمى من عائدات النفط هذه. وفي العام 2016، بدأ تسارع هذه الأزمة، المتجلية في نقص السيولة، وردت عليها الحكومة بتدابير تقشف. وبحلول تمم العام 2018، أصبحت الطوابير الطويلة قاعدة في جميع أنحاء السودان، بدءا من المخازن حتى محطات الوقود. فشلت التغييرات السياسية التي حدثت عقب إطاحة البشير في أبريل/نيسان 2019 في التأثير على الديناميات الأساسية لهذه الأزمة الهيكلية. وظلت سياسات الدولة على حالها بشأن القضايا الأساسية.

قاد عبد الفتاح البرهان، القائد العام للقوات المسلحة، انقلاب 25 أكتوبر 2021 بدعم من تحالف حركات معارضة مسلحة وقعت اتفاق جوبا للسلام مع الجيش في أغسطس/آب 2020. كانت هذه الحركات المسلحة في البداية جزءا من قوى الحرية والتغيير، الائتلاف السياسي الذي عارض البشير إبان الثورة، ثم تفاوضت مع الجيش بعد إطاحته في أبريل/نيسان 2019. ومع ذلك، بحلول 2 أكتوبر/تشرين أول، انفصلت هذه الحركات المسلحة عن قوى الحرية والتغيير وشكلت هيئة خاصة بها، وهي «قوى الحرية والتغيير، الأرضية التأسيسية»، بينما أطلق على البقية اسم «قوى الحرية والتغيير، المجلس المركزي». كان هدف الانقلاب الرئيسي إجهاد الثورة. واستهدف أيضا إعادة توزيع كعكة الثروة والسلطة بين جنرالات الجيش وأصدقائهم الجدد في الجماعات المتمردة التابعة لقوى الحرية والتغيير-الأرضية التأسيسية،

شهد السودان تطورا قويا في حركته الثورية ردا على أزمة الدولة والمجتمع المتفاقمة منذ الانقلاب العسكري ليوم 25 أكتوبر/ تشرين أول 2021. شهد هذا الانقلاب طرد أحزاب المعارضة المدنية السودانية بكل بساطة من مناصبها من قبل «شركائها» العسكريين في الحكومة الانتقالية. جرى تشكيل هذه الأخيرة بعد مفاوضات في أثناء الانتفاضة الشعبية ضد الديكتاتور عمر البشير المنطلقة في ديسمبر/كانون أول 2018. وبالرغم من إطاحة الأخير في أبريل/نيسان 2019، فإن ائتلاف المعارضة الذي يقود الاحتجاجات، قوى الحرية والتغيير، تفاوض على اتفاق تسوية لتقاسم السلطة مع قيادة القوات المسلحة في يوليو/تموز 2019. سعى انقلاب 2021 إلى التخلص من تلك التسوية والاستيلاء على السلطة الكاملة من قبل الجنرالات.

كان على النظام العسكري التعامل مع موجات احتجاجات هائلة في الشوارع، بقيادة «لجان المقاومة»، وهي منظمات ثورية في الأحياء المحلية تحشد من أجل الاحتجاجات. إنه تغيير يخلق وضعًا مخالفًا لما ساد خلال المراحل الأولى من العملية الثورية، حيث قام تجمع المهنيين السودانيين بدور أعظم بكثير. ومع أن هذا التجمع (منظمة جامعة للنقابات العمالية) كان له دور رئيسي في إطاحة البشير، فإن نفوذه تضاعف إثر مشاركته في الحكومة الانتقالية المخيبة للأمل، فملأت لجان المقاومة الفراغ الناجم عن هذا الوضع. هناك الآلاف من لجان المقاومة، وهي بمثابة مراكز حاسمة للتنظيم السياسي، لكنها غير متجانسة للغاية، وذات أساس جغرافي بدلا من أن تكون متجهة بصورة خاصة صوب الطبقة العاملة.

أجرت أن ألكسندر مقابلة صحفية مع الاشتراكيين الثوريين السودانيين محمد عبد الرحمن ومُزن النيل، حول طبيعة المرحلة الحالية من الثورة السودانية، والصعوبات الحائلة دون توحيد العمال الحضريين والريفيين، وكيف نظمت لجان المقاومة نفسها لزيادة المشاركة الديمقراطية والنقاش. كما جرى تناول ما قد يكون عليه حزب ثوري في السودان، والتحديات التي تفرضها على الثوريين الطبيعة الاستخراجية للاقتصاد السوداني المعتمد على الزراعة ومناجم الذهب والنفط، وكذا قطاع الخدمات المالية المندمج في النظام البنكي «الإسلامي» لدول الخليج.

أن: منذ انقلاب أكتوبر، أعتقد أننا شهدنا بداية مرحلة جديدة أعمق من العملية الثورية الجارية في السودان. وقد اتسم ذلك بخصيتين

تمة الصفحة 9

الاستنتاج المنطقي، ولكنه ليس بالضرورة وجهتنا. أن: لماذا لا تستطيع لجان المقاومة أن تلعب نفس الدور الذي يلعبه الحزب الثوري؟ مزن: لجان المقاومة مرتبطة بمصالح دوائرها الجغرافية، رغم أنها لا تمثل بالضرورة الهيكلية، بل هيمن يشاركون سياسيا ويذهبون إلى مظاهرة. الأداة الرئيسية للجان المقاومة هي إخراج الجماهير إلى الشوارع، وبالتالي الاستجابة لمطالب الجماهير لضمان مشاركتها في هذه التحركات في الشوارع. وهذا يحد من مواقفها السياسية. لجان المقاومة محدودة بالأشخاص الذي في نطاق دوائرها، وطبيعة لجان المقاومة تحددها جغرافيتها. تعلن بعض لجان المقاومة استحالة أن ينضم إليها أي عضو من الحزب الحاكم السابق، لكنها لا تزال مجموعات واسعة جدا تجمع بين مصالح عديدة مختلفة ومتباينة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اللجان الأكثر صدى هي تلك التي تحوز موارد أكثر، وفرص ظهور أكثر في وسائل الإعلام، وما إلى ذلك.

رأينا، في الأسابيع الأخيرة، لجان المقاومة تصوغ بيانات سياسية وتصدرها، ما يشهد على نضج ما للحركة. بعض هذه البيانات مثير جدا للاهتمام، والطريقة الجاري بها توزيعها ومناقشتها مشجعة أيضا. وقد اجتذب أحدها اهتماما خاصا من لجان المقاومة في مدينة مدني. وفي الأسابيع الأخيرة، ساعدت لجان مقاومة سبع ولايات سودانية أخرى في إعادة صياغة هذا الإعلان واعتماده بشكل مشترك باعتباره «الميثاق الثوري لسلطة الشعب». أرسلته لجن المقاومة بمدينة مدني نفسها للمناقشة عن طريق وسائل متعددة: رسائل البريد الإلكتروني، عبر فيسبوك، وفي شكل ملاحظات صوتية على واتساب. وقدمت هذه اللجان رقم مقترحات وتعديلات.

إن الميثاق أكثر تقدمية من معظم البلاغات الأخرى لأنه يعالج مباشرة المسائل الاقتصادية. وبالتالي فهو يمثل نهجا أكثر يسارية مما هي عليه لجان مقاومة عديدة أخرى. ومع ذلك، ورغم أنها جذبت الانتباه، فإن وسائل التواصل الاجتماعي السودانية استجابت إلى حد كبير بواسطة الدعوة إلى نشر بيان سياسي من قبل لجان المقاومة في الخرطوم. ثم أصدرت هذه اللجان «ميثاقا لأجل إرساء السلطة الشعبية»، يتبع نهجا توافقيا ويدعو إلى إنشاء مجموعة تنسيقية كبرى من منظمات المقاومة المختلفة، بدلا من الدفاع عن رؤية سياسية محددة وتحديد أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إنها وثيقة مختلفة تماما عن الميثاق الذي ظهر في مدني، وإن كان الأمر متوقعا بالنظر إلى وقائع العمل السياسي في العاصمة. لسوء الحظ، أعاد هذا النهج الشامل الأصوات الإصلاحية إلى واجهة المناقشات عبر الإنترنت وخارجها، وهو أمر لم نره منذ الانقلاب. في الوقت نفسه، ترفض أصوات كثيرة خارطة الطريق من أجل تشكيل الحكومة التي اقترحتها لجان المقاومة في الخرطوم، والتي تدعو لتعيين رئيس الوزراء أولا، ثم مجلس الأمة ومجالس الولايات والهيئات التشريعية. وقد عزز إقدام لجان المقاومة بمدينة مدني ولجان المقاومة الأخرى على نشر مسبق مقترحات بديلة موقف من يدركون عيوب مقترح لجان المقاومة في الخرطوم. غالبا ما يقال إن اقتراح مدني أقرب إلى تطبيق «سلطة الشعب»، حيث تنطلق خارطة الطريق الخاصة بها من المجالس المحلية ثم نحو مستوى الولاية ومجلس الأمة، الذي يعين رئيس الوزراء. إن عملية تقاسم المعلومة والمناقشة العمومية لمختلف المقترحات تعمق النقاشات الجارية.

بالطبع، هذا يسلط الضوء على الفرق بين لجان المقاومة والحزب الثوري. من شأن حزب ثوري أن يقدم تحليلا واضحا لموقف الجماهير ومصالحها ونوع الأدوات الواجب استخدامها لتفكيك خطاب الطبقة الحاكمة. إن الافتقار الحالي إلى التحليل القوي يمثل مشكلة ويسبب ارتباكا. يتجلى هذا الارتباك السياسي بطرق متنوعة. على سبيل المثال، نرى أشخاصا يعبرون عن غضبهم تجاه الجيش والمليشيات الرجعية مثل ميليشيا قوات الدعم السريع، ولكن للأسف، غالبا

ما يجري ذلك بعبارات نخوية وكارهة للأجانب، ومهاجمة أصول المقاتلين العرقية والطبقية. مثال آخر يتعلق بالمزارعين في الولاية الشمالية الذين أغلقوا الطرق بين السودان ومصر. أقام سكان المناطق الريفية أكثر من 20 حاجزا في مواقع مختلفة، ويجري إنشاء شبكات بين القرى المشاركة لتقديم مطالب جماعية. اندلعت عمليات إغلاق الطرق بسبب مشاكل اقتصادية مثل ارتفاع أسعار الكهرباء وتكاليف المعيشة. ومع ذلك، عندما أصدرت لجان المقاومة الحضرية بيانات دعم لحركة المزارعين، جرى تهيش المطالب المتعلقة بزيادة الكهرباء، إن ذكرت أصلا. لقد ضاع شيء ما في غضون هذه السيرة، وهناك الآن حديث كثير عن إسقاط الحكومة السودانية عبر ضغط على الديكتاتور المصري، عبد الفتاح السيسي، بالتأثير على الاقتصاد المصري. والحال أن إسقاط الحكومة الحالية بضغط على السيسي يعني، بأبسط منطلق، إبدالها بحكومة تخدم مصالح السيسي بطريقة أفضل. من شأن منظور ثوري اعتبار عملية إغلاق الطرق هذه أدوات للجماهير في معركة مباشرة ضد طبقتها الحاكمة وأولئك المستفيدين من الصادرات على حساب الشعب. إنه منظور بمقدور حزب ثوري ملتزم أن يقدمه-منظور ضد الدولة ويسعى إلى شلها.

إن عدم فهم لجنة المقاومة الحضرية لمطالب عمال الأرياف سمة مشتركة. عندما بدأت الثورة السودانية في 2018-2019، بدأ سكان الأرياف الاحتجاج على نقص الخبز. ومع ذلك، عندما جرى تنصيب الحكومة الانتقالية، طلبت لجان المقاومة الحضرية الدعم من سكان الأرياف، حتى مع اشتداد أزمة الخبز. هناك ميل إلى غلبة المطالب الحضرية، ما لم تكن ثمة منظمة قادرة على اقتراح تحليل يتناول جذور الوضع كي تتلاقى الجماهير الحضرية والريفية.

محمد: يذكرنا الميثاق الثوري لسلطة الشعب بأن لجان المقاومة غيرت طريقة ممارسة السياسة في السودان. ينعكس ذلك في رد فعل النخبة السياسية المضطرب، إذ تقول للجان المقاومة: «من فضلك! التزمي بالسنياريو!». إن لهذا الميثاق مزايا عديدة، لاسيما التأكيد على المشاركة الشعبية في صنع القرار والتشديد على السيادة الوطنية والاستقلال الاقتصادي. وقد حظي باستقبال متحمس في مناطق أخرى عديدة في السودان. ومع ذلك، يبقى السؤال الحاسم: كيف يمكن تحويل ما في أهداف البيانات السياسية من راديكالية إلى واقع؟

ثمة حاجة إلى حزب ثوري من أجل تغيير جذري في السودان. سيكون قادرا على دفع الحركة الشعبية إلى مدى أبعد. يجب أن تستند سياسة هذا الحزب الثوري إلى تحليل مادي للعلاقات الاجتماعية في السودان. وكما أشار الباحثان مجدي الجزولي وإدوارد توماس، ينتج سكان الريف السوداني المواد الخام التي تشكل معظم صادرات البلد-المحاصيل الربعية والماشية التي تجلب العملة الصعبة الممولة للاستهلاك في الخرطوم. 2. وينبغي أن يكون بمقدور كوادر الحزب الثوري إتيان إجابات على سؤال كيفية التعامل مع هذا التناقض بين الإنتاج في المناطق الريفية في البلاد والاستهلاك في مراكزها الحضرية. كيف يمكن حل التوترات بشأن ملكية الأراضي واستخدامها، والتي هي سبب رئيس للصراع في جميع أنحاء السودان؟ كيف يمكن تجاوز القبيلة كمؤسسة تضم هذا العدد الكبير من العمال؟ كيف يمكن تنظيم الطبقة العاملة بينما معظم العمال، في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، مشتتون بسبب طبيعة أنشطتهم الاقتصادية؟ سيواجه الحزب الثوري كل هذه الأسئلة وأكثر.

يجب أن يمتلك هذا الحزب معرفة شاملة بظروف حياة عمال الأرياف. وفضلا عن ذلك، لا تكفي المعرفة الموضوعية لواقع جماهير الأرياف التي تنتج الفائض في السودان، إذ يجب على الحزب أيضا تجنيد كوادر من الجماهير الريفية ومدما بالتنقيف السياسي اللازم. إن وجود العمال في الحزب أمر بالغ الأهمية، على الرغم من أنه ليس مسألة «تمثيل». إنه بالأحرى حاسم لأن التربية الطبقيّة لهؤلاء العمال يمكن أن تساعد في حماية الحزب من الانحرافات اليمينية المحدقة دوما عند

التعامل مع مثقفي طبقة وسطى راديكاليين. كل هذا لا يعني إهمال الحزب للمناطق الحضرية. لا، أبداً. بالطبع، يجب عليه تنظيم نفسه هناك أيضا. إن عمال المدن مستغلون هم أيضا. يمكنهم تشكيل تحالف مع نظرائهم الريفيين وإتاحة القوى العاملة اللازمة لتحقيق قفزة صناعية. على الجهة الأيديولوجية، سيتعين على الحزب خوض معارك شرسة حول تعريف تعابير مثل «الوحدة الوطنية»، المستعملة لإخفاء طبيعة الصراع. سيتعين عليه رسم خطوط المعركة بوضوح. نحن بحاجة إلى عملية متزامنة من التوحيد والفصل: توحيد مجمل الجماهير المضطربة والمستغلة وفصلها عن الطبقة الحاكمة في السودان. لذلك يجب على الحزب دراسة طبيعة الفكرة القومية السودانية، التي تم إحيائها بعد ثورة ديسمبر/كانون أول 2018.

يجب على الحزب الثوري أيضا فهم محددات السودان على صعيدين إقليميين وعالميين، وتطوير تكتيكات مناورة في النظام العالمي الرأسمالي والفكاك منه. ما يتطلب كذلك معارك أيديولوجية مكثفة عديدة، لأسباب ليس أقلها أن إحدى شكاوى الطبقة الوسطى إزاء نظام البشير كانت «عزلة السودان عن المجتمع الدولي». إن هكذا مواجهة مع الرأسمالية العالمية سوف تتطلب مستوى عاليا من الدعم الشعبي فضلا عن التضامن الأممي. يمكن للسيساريين الثوريين تنظيم العمال ضد تدابير التقشف، ولكن من الأصعب بكثير بناء بلد وفق نمط اقتصاد جديد، خاصة في ظل ظروف حظر وتهديدات بغزو عسكري. لا بد بالطبع، بالإضافة إلى ذلك، من دراسة معمقة للتجارب الاشتراكية في القرن 20، بما في ذلك تجارب الحزب الشيوعي السوداني.

في الوقت الراهن، يوجد في السودان شعور عام بالتطلع إلى العدالة الاجتماعية. ثمة «شبح» يحوم في السودان. ولكن يجب التقاطه وتحويله إلى برنامج سياسي ذي أهداف واضحة ومحددة بوسعها أن تلهم ملايين العمال في جميع أنحاء البلد.

تتطلب كل هذه المهام وجهة نظر لا يمكن بلوغها إلا بحزب سياسي. لا تستطيع منظمات مثل لجان المقاومة القيام بذلك، لأنها محدودة بطابعها الجغرافي وتُعوّزها المنظور الطبقي اللازم. بيد أن بوسع هذه المنظمات الشعبية أن تقوم بدور هام في التغيير الاجتماعي. يجب على الحزب الثوري أن يسعى إلى الارتباط بها.

أن: يذكرني هذا بالمشاكل التي واجهها الثوريون في روسيا عندما حاولوا توحيد العمال والفلاحين وفئات أخرى من السكان الفقراء. في كتابه «الدولة والثورة» (1917)، يتحدث لينين موضحا كيف أن الطبقتين اللتين تشكلان «الشعب»-العمال والفلاحين الفقراء- مُتّجذرتان انطلاقا من حقيقة كون «آلة الدولة البيروقراطية العسكرية» تضطهدهما وتستحقهما وتستغلّهما». هل يصلح اعتماد تحليل مشابه بشأن التوترات بين مصالح المناطق الحضرية وتلك الريفية في السودان؟

مُزن: لما أرادت الحكومة الانتقالية إلغاء دعم سعر الخبز، عرضت هذا الإجراء على أنه يفيد المناطق الريفية، لأن المناطق الحضرية تلقت سابقا إعانات أكثر. حاولت الحكومة الانتقالية التحكم بالمناطق الحضرية بواسطة القمع وتحديث عن العدالة الاقتصادية للمناطق الريفية، ما زرع هيكلا سلطة النظام السابق، الذي قمع المناطق الريفية بالقوة ومنح إعانات للمدن. وقد حدا بنا هذا التغيير إلى إعادة النظر في مواقفنا بشأن الإعانات وتوزيع الثروة. إن مثل هذه الإجراءات من جانب الطبقة الحاكمة، بما في ذلك الخفض الأخير للدعم وزيادات أسعار الكهرباء، تجبرنا باستمرار على توضيح الروابط القائمة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورة.

أن: إلى أي مدى تؤثر مطالب الشعب الاجتماعية والاقتصادية على النضال الثوري على الصعيدين المحلي والوطني؟

محمد: إنها حاضرة جدا، حتى لو لم تكن دائما مرتبطة بوضوح بالهدف السياسي المتمثل في إسقاط نظام الانقلاب. على سبيل المثال، هناك حركة ضخمة للمزارعين في الولاية الشمالية ضد

الزيادات الهائلة في أسعار الكهرباء. وسيكون لهذه الزيادة آثار بالغة الضرر على المزارعين المعتمدين على الكهرباء في الري. وكما وصفت مزن، انضمت إليهم لجان المقاومة في الولاية الشمالية، وسدت الطريق الرئيسي الذي يربط السودان بمصر، واحتجت ضد كل من رفع الرسوم الجمركية والانقلاب العسكري. وفي 14 فبراير/شباط، علقت الحكومة مؤقتا تطبيق الزيادة في تعريفه الكهرباء بالقطاع الزراعي.

المثير للاهتمام في حركة الولاية الشمالية هذه، هو أن الثوريين هناك طالبوا بوقف تصدير المواد الخام إلى مصر. بنظري، يعكس هذا وعيا بأهمية السيادة الوطنية والتحكم في الموارد الوطنية إذا أرادت الثورة أن تؤثر على حياة الشعب اليومية. في أماكن أخرى، تفاعلت لجان المقاومة مع مثال المزارعين، باستلهام نضالهم. من ذلك مثلا، إغلاق لجان المقاومة في الضمير، عاصمة ولاية النيل، طريقا رئيسية مطالبة بحصتها من أرباح المشاريع الزراعية. كما صاغت مطالب اقتصادية جذرية أخرى مؤكدة تضامنها مع حركة مزارعي الولاية الشمالية.

أن: أحد أوجه تطور لجان المقاومة الأكثر إثارة للاهتمام هي مشاركتها في التجارب الديمقراطية الشعبية والثورية على المستوى المحلي. ويشمل ذلك عمليات «البناء القاعدي»، التي سعت لجان المقاومة بواسطتها إلى تحديث نفسها واكتساء طابع ديمقراطي بإنشاء هيكل داخلية أفضل، وانتخاب الهيئات القيادية، وعقد اجتماعات عامة. هل لديكما مزيد بصدد ذلك؟ مُزن: سمعت عضوين من لجان مقاومة مختلفة في الخرطوم يقولان إنهما يعتقدان أن عملية صياغة التصريحات السياسية الأخيرة تستحق الدراسة أكثر من مضمون التصريحات نفسها. هذه العمليات التداولية مستمرة وتعكس منحى التعلم. لم يكن لدى أي من اللجان، بالأقل تلك التي عرفتها، خطة محددة بشأن كيفية صياغة البيان، ولكنها عملت بدلا من ذلك على أساس أن يكون شاملا قدر الإمكان. أرسل بعضها لجان استطلاع إلى الهي، وأرسلت أخرى لجان استطلاع إلى أعضائها. استخدمت لجان المقاومة جملة أدوات تداول لتصفية أفكارها ومطالبتها وصلفها. وجعلت هذه العملية جزءا من السكان أكثر ارتياحا للمشاركة السياسية، ومن ثمة فهي مهمة جدا. هذا النوع من النشاط التداولي هو شيء تستطيع لجان المقاومة القيام به دون قيادة هيئة مركزية. والواقع أن هذه القدرة على إشراك السكان المحليين في النقاش والتداول ليست المهارة الوحيدة، بل هي جملة مهارات ومعارف تطورها لجان المقاومة.

أن: ولكن هل هي مجرد عملية تشاور؟ أم هي مداولات حقيقية وعملية صنع قرار مفتوحة لجزء أكبر من السكان؟

مُزن: يختلف الأمر من مكان إلى آخر. على سبيل المثال، عند صياغة المطالب أثناء إغلاق الطرق في الولاية الشمالية، أنشأ المناضلون لجانا وعقدوا اجتماعات عند المناريس. وصدرت جميع الإعلانات المتعلقة بالاجتماعات والمناقشات بشأن المواضيع المطروحة للنقاش علنا. لم يجر توثيقها جميعا، ولكن جرى ذلك أحيانا، وبُثَّ بعضها مباشرة على فيسبوك. ثم يحضر ممثلون من كل حاجز اجتماعات التنسيق مع أشخاص من المناريس الأخرى، وهذه هي الطريقة التي تُتخذ بها القرارات. أظهر أحد مقاطع الفيديو التي شاهدتها ممثلا اختارته إحدى اللجان عائدا من اجتماع مع لجنة أخرى يعلن ويشرح أن اللجنة الأخرى لم تقبل مقترحاته.

ويوجد في لجان مقاومة في بعض الولايات، مثل الخرطوم، هيكل رسمي يجمع مندوبي اللجان من الأجزاء الثلاثة للعاصمة: الخرطوم وأم درمان وبحري (المعروف أيضا باسم الخرطوم الشمالية). يجري انتخاب الممثلين أو تعيينهم من قبل الأحياء وصولا إلى مستوى المدينة وحتى مستوى الولاية. وتستخدم هذه الهيئات مجموعة أدوات وقنوات، لاسيما الاستطلاعات العمومية.

أن: هل تنظم اللجان اجتماعات جماهيرية؟ مُزن: نعم، تعقد اجتماعات في الأحياء. وفي معظم الأحيان، تنطوي على مناقشات طويلة

حلف الناتو: من سيء إلى أسوأ

جليير الأشقر

في تم شهر يونيو هذا، ولثاني مرة منذ انضمام الدولة الإسبانية إلى حلف الناتو في العام 1982، يعقد هذا الأخير مؤتمر قمة في مدريد. وتصادف أن القميتين تمثلان كليهما لحظة حاسمة في تاريخ المنظمة.

التحديات الصاعدة، وأيضا ولأول مرة من الصين».

إعادة بناء حركة سلم عالمية

إن التصعيد الجديد، المرتقب تأكيده في مدريد، أمر منطقي تماما من وجهة نظر واشنطن وعزمها على تأييد هيمنتها على القسم الأعظم من أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ من خلال تصوير روسيا والصين كعدوين، وفق خطة استراتيجية طبقها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ العام 1991. وإذ ساند الرئيس بايدن، بعزم، مقاومة أوكرانيا للغزو الروسي، لم يتوان عن استفزاز بيكين مرارا، لاسيما بتصريح أدلى به قبل اجتماع شهر مايو للحلف الرباعي المناهض للصين المعروف باسم «كواد» (اليابان، وأستراليا، والهند مع الولايات المتحدة) بأن أمريكا ستدافع عن تايوان عسكريا. وسرعان ما قامت وزارة الخارجية بتلطيف هذا التصريح، علما أنها سبق أن أسقطت من بطاقة معلومات عن تايوان على موقعها بالإنترنت في مايو عبارة تقول «لا نساند استقلال تايوان» ثم أعادتها في يونيو.

أما من وجهة نظر أوروبا وآسيا-المحيط الهادئ، يعادل ارتضاء هذا التوسيع العملي لوظيفة الناتو انقيادا أعى إلى الهاوية. إذ ليست معاداة الصين في مصلحة أوروبا، ولا في مصلحة أي من الدول المدعوة إلى قمة مدريد. فحتى لو كانت الحكومات الأوروبية تعتقد أن روسيا باتت خطرا على أمنها بصفة نهائية، لن يؤدي دفع بكين إلى توطيد تحالفها مع موسكو غير نتائج عكسية.

تدنو هذه التطورات بالعالم إلى انفجار ربما يكون أخطر من الحرب الجارية في أوكرانيا بكثير، وقد يهدد مستقبل البشرية. لذا، من الميخ إعادة بناء حركة عالمية من أجل السلم بوجه كل الأحلاف العسكرية، تطالب بحل هذه الأحلاف، وتعارض كذلك الزيادات الكبيرة الجارية في الموازنات العسكرية. أن أوان العودة إلى نزاع عالمي للسلاح تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، وفق ما نص عليه ميثاق المنظمة. هذا الميثاق جزأ زوية القانون الدولي الذي ينبغي تجديده دوره ضد الانزلاق الراهن نحو شرعية الغاب.

إن المبالغ المتنامية باطراد المخصصة للسلح وللتدمير أموال يحكم العقل تجييرها نحو خوض الحربين التي تكمن فهما حقيقة مصلحة الجنس البشري، ألا وهما الحرب على الفقر والحرب على تغير المناخ.

نشر المقال أولا في:

<https://www.thenation.com/article/world/nato-china-russia-us>

1997. ليس المقصود هنا دعوة فنلندا والسويد رسميا إلى الانضمام إلى الحلف، رغم ما لهذا التوسيع الجديد من أهمية بالغة أكيدة، وربما حتى بما يفوق سابقه، لأنه سيمدد بنحو كبير حدود الناتو المباشرة مع روسيا (يبلغ طول حدود فنلندا مع روسيا 1340 كلم). في هذا الصدد، يتعلق السؤال الوحيد بموقف تركيا، إذ إن كل دعوة جديدة إلى الانضمام إلى الناتو تستوجب موافقة كافة أعضاء الحلف الحاليين، وهو مبدأ يمنح كلا منهم حق فيتو. فتأمل أنقرة أن تتخذ الدولتان الشماليتان تدايبر ضد الحركة الكردية، الممثلة بكثافة ضمن اللاجئين فهما. عداء صريح للصين

بيد أن أخطر مستجد في قمة مدريد يتمثل في توسيع نوعي كبير لغاية وجود الناتو. تأسس الحلف أصلا ليكون منظمة دفاع ضد الاتحاد السوفييتي والدول الخاضعة له، وتحول بعد العام 1991 إلى «منظمة أمنية» - ما يعني أنه أخذ ينخرط في أعمال عسكرية (لم يخض الناتو، كنانو، أي حرب في زمن الاتحاد السوفييتي) - وأعاد تحديد هدفه بعزل روسيا ما بعد السوفييتية بتوسيعه نحو حدودها. وكان مجلس الناتو-روسيا المشترك، المحدث في العام 1997 موساة هزيلة لموسكو عوض دعوتها إلى الانضمام إلى الحلف. وما كان ذلك ليخضع أحدا. ثم انتقل عداء الناتو لروسيا من المبطن إلى الصريح إثر ضم القرم في العام 2014.

وسوف تزج قمة مدريد الناتو بنحو مباشر في معاداة صريحة للصين، متجاوزة نطاق الحلف الأصلي. فقد جرى تحديد هذا النطاق في معاهدة تأسيس الناتو في العام 1949 يجعله يشمل «أراضي أي من الأعضاء في أوروبا أو أمريكا الشمالية، ومحافظات فرنسا في الجزائر، والأراضي أو الجزر الخاضعة لقانونا لإحدى الدول الأعضاء في منطقة شمال المحيط الأطلسي شمال مدار السرطان». وقد أفضى تحول الناتو بعد العام 1991 إلى تدخله خارج أراضي أعضائه، في البلقان أولا، ثم أبعد بكثير من منطقتة الأصلية، في أفغانستان بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001.

بيد أن المشاركة في اجتماعات الحلف ظلت حصرا على أوروبا وأمريكا الشمالية، الأمر الذي تغير الآن. فقد تمت دعوة اليابان، وأستراليا، وزيلندا الجديدة، وكوريا الجنوبية، للمشاركة في قمة مدريد بصفتها «شريكات» الناتو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - ما يمثل استفزازا خطيرا جدا لبكين التي لن يسعها سوى أن ترى في تلك الدعوة خطوة نحو توطيد التحالفات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في شبكة عالمية موحدة ضد روسيا والصين. وقد صرح الأمين العام للحلف، ينس ستولتنبرغ، إثر اجتماع تمهيدي لوزراء دفاع دول الناتو انعقد يوم 16 يونيو/حزيران، أن «المفهوم الاستراتيجي الجديد» للناتو المرتقب تبنيه في قمة مدريد سيعرض موقف الحلف «من روسيا، ومن



«لحظة أحادية القطب»

المنظور الامبراطوري (تدخل في جورجيا في العام 2008، وضم القرم والتدخل في الدونباس في العام 2014، ومحاولة غزو أوكرانيا من أجل «تغيير النظام» فيها في العام 2022، وجهود لا تزال جارية لاحتلال مجمل الدونباس ومناطق متاخمة) قد يُظن أن من دعوا إلى توسيع الناتو كانوا على صواب.

نبوءة مُحَقِّقة لذاتها

الحقيقة أن هذه النتيجة هي بالذات ما حذر منه معارضو التوسيع. فقد أصابوا في توقعهم أن الروس سوف يعتبرون توسع الناتو شرقاً عملا عدائيا، وأنه سيثير لديهم بالتالي مواقف ثائرة. لقد نبهوا، بعبارة أخرى، إلى أن توسيع الناتو استباقا لعودة روسيا إلى سلوك امبراطوري سيكون في الواقع نبوءة تحقق ذاتها.

وجّهت قمة العام 1997 إلى هنغاريا وبولونيا والجمهورية التشيكية دعوة رسمية للانضمام إلى الحلف. وأنجز انضمام دول أوروبا الشرقية الثلاث بعد سنتين من ذلك، إبان قمة واشنطن التي احتفلت بالذكرى الخمسين لتأسيس الناتو. جرى ذلك فيما الحلف يقصف يوغوسلافيا منتهاكا القانون الدولي، ضمن أول حرب تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بعد العام 1990 بلا ترخيص من مجلس أمن الأمم المتحدة.

إن سلسلة الأحداث هذه، مضافا إليها احتلال الولايات المتحدة للعراق في العام 2003، في التفاف آخر على مجلس أمن الأمم المتحدة، وتوسيع الناتو في العام 2004 بضم سبعة بلدان أخرى من شرق أوروبا، منها ثلاثة من دول البلطيق المنضوية سابقا في الاتحاد السوفييتي، كانت حاسمة في نشوء العدواة بين روسيا والغرب التي مهدت لغزو أوكرانيا.

هذا وستكون قمة مدريد القادمة مناسبة لطرفة نوعية كبيرة في تحديد وظيفة الناتو، مع عواقب لا تقل جساما عما نتج عن قمة عام

جاءت القمة السابقة، المنعقدة في عام 1997، في خاتمة نقاشٍ مديد بين حكومات الدول الأعضاء في الحلف بصد مسألة توسيعه شرقاً. وقد صار النقاش علانيا وحادا في الولايات المتحدة الأمريكية، انخرطت فيه دوائر وأوساط السياسة الخارجية بأكملها أو تكاد. فتواجه في المناقشة من حذروا من خطورة نبد روسيا - وهو ما اعتقدوا أن الروس سيرونه حتما في كل توسيع للناتو يشمل بلدانا كانت سابقا خاضعة لموسكو - ومن استعجلوا انتهاز الفرصة التي أتاحتها «اللحظة أحادية القطب» (بحسب تعبير صاغه في العام 1990 Charles Krauthammer، وهو من كتاب الرأي في صحيفة واشنطن بوست)، بقصد مد الهيمنة الأمريكية إلى مناطق كانت في السابق ضمن دائرة النفوذ السوفييتي. وكانت غالبية إدارة كلينتون تُشاطر هذا الرأي الأخير، الموحى به من الكواليس من قبل زبغينو بريجنسكي المتقمص دور المعلم الروحي. وكان يمثل الموقف المقابل داخل الإدارة وزير الدفاع ويليام بييري في أثناء ولاية بيل كلينتون الرئاسية الأولى. وقد جرى استبعاد ويليام بييري من الإدارة، والاستعاضة عنه بصورة معبرة جدا بالجمهوري ويليام كوهين خلال ولاية بيل كلينتون الثانية، بدءا من سنة انعقاد قمة مدريد.

كان أنصار توسيع الناتو شرقاً يتمنون شمول الإمبراطورية الأمريكية لقسم كبير من الإمبراطورية السوفييتية السابقة، اعتقادا منهم أن روسيا ما بعد الشيوعية لن تتأخر، عاجلا أو آجلا، في استعادة تقليدها الامبراطوري المديد. كان لازما في نظرهم، والحالة تلك، استباق هذا التطور المحتوم بتأمين تحكم الولايات المتحدة الأمريكية بأوسع ما يمكن من الإمبراطورية السوفييتية السابقة. وحيث ولج نظام بوتين فعلا طريق السلوك الافتراضي منذ العام 2008 في ما تعودت روسا اعتباره «خارجها المجاور» في

أصول الصهيونية وديناميتها

ج. توت م. فارشافسكي

صعود هتلر إلى السلطة. هذا سبب كون الصهيونية بطبيعتها عدوة لتحرر اليهود. يقوم وجود الدولة اليهودية على أساس معاداة السامية التي هي نقيض التحرر. يقول ناحوم غولدمان، الذي كان سابقاً رئيس المؤتمر اليهودي العالمي والاتحاد الصهيوني العالمي:

«إن خطر اندماج الطوائف اليهودية في الشعوب التي تعيش بينها أخطر بكثير من تهديد معاداة السامية الخارجي» (4). ويضيف آري دولشين رئيس الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية:

«يبتعد اليهود في جميع أنحاء العالم عن يهوديتهم. توقفت الدولة عن استمالة يهود الشتات».

تتغير عوامل الاندماج باستمرار، تتوطد أحياناً، وتتضاءل أحياناً. تدفع الظروف المعيشية الحالية اليهود في معظم البلدان، إلى التخلي عن خصوصيتهم. هنا يكمن سبب هاجس القادة الصهيونية بوجه مما يسمونه زوال الطوائف اليهودية في أمم وغياب جاذبية دولة إسرائيل في نظر يهود الشتات. يحقق خطر دائم بالصهيونية، خطر فقد قاعدتها «القومية» في يهود الشتات وقدرة مواصلة تأثيرها عليهم.

بالإضافة إلى اندماج معين، وما له بلا شك من دور لا يستهان به ضمن عوامل الحفاظ على الخصوصية اليهودية، ثمة جملة كاملة من أسباب تعيق الاندماج، منها معاداة السامية في الغرب والشرق على حد سواء وتأثير وجود دولة يهودية (مع انها قوة جاذبية)، والدعاوة الصهيونية والروحانية الدينية وصدمة المحرقة النازية، إلخ.

لكن العوامل كلها، سواء المعززة للاندماج أو المعيقة له، تندرج في إطار واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي عام، بما في ذلك أكثر العوامل لاعقلانية مثل الدين وغيره من الظواهر الروحانية.

كتب والتر لاكور في أطروحته الثالثة: «تغير المجتمع الغربي القائم على التعددية اليوم. ليس اليهود وحدهم من فقدوا جزءاً من هويتهم (نتيجة الاندماج) بل المجتمع برمته إلى حد كبير، إذ تخلص من بعض القيم التقليدية. فعلى غرار اليهود، يعاني المجتمع كذلك باطراد من الاجتثاث. وحتى لو كان ذلك يتيح تضيق الفجوة بين اليهود وغيرهم، فإنه ينال أيضاً في روح التسامح الليبرالية التي كانت سمحت بتواجد اليهود في العالم الغربي» (5).

جلي، دون الخوض في تفاصيل تصورات والتر لاكور، أن هذا الأخير يخشى تسمية الأشياء باسمها: برغم أنه يجيد نسبياً شرح عواقبها على اندماج اليهود. تتمثل هذه المشكلة في أزمة الرأسمالية. وكما يرفض والتر لاكور تحديد جذور المشكلة التي يحللها، فإنه عاجز عن إتيان حل لهذه الأزمة، أي تغيير جذري في المجتمع من خلال ثورة اشتراكية لن تقوم بإنقاذ اليهود وحسب، بل أيضاً بتحرير البشرية جمعاء.

(يتبع)

- إحالات
- (1) Herzl, Journal, vol. I. p. 10
- (2) Herzl, op. cit. p. 150
- (3) Herzl, Journal, vol. 3, p. 75
- (4) Le Monde, 13.1.66, cité par
- (5) N. Weinstock, Le sionisme contre Israël.
- (6) Walter Laqueur, Histoire du Sionisme, Shoken 1979, anglais, p. 593

شعب يتعلق الأمر؟ شعب مضطر، بدفع من الواقع، إلى لانضمام إلى صفوف الأحزاب الثورية» (3)

وبعبارات مماثلة، يخاطب هرتزل أيضاً إمبراطور ألمانيا فيلهلم، ووزير خارجية بريطانيا تشامبرلين، والسلطان عبد الحميد، وقيصر عموم روسيا. كتب هرتزل في مؤلفه «الدولة اليهودية»، ما يلي:

«فلسطين وطننا التاريخي... سيمثل فيها اليهود جدار أوروبا ضد آسيا». ويضيف فيما بعد: «سنشكل هناك مركز الحضارة المتقدم ضد الهمجية».

تنم مقبسات مؤسس الصهيونية هذه عن طابع الصهيونية الجوهري الذي تطورت في إطاره لاحقاً أيديولوجية رواد ومؤسسي الدولة اليهودية وممارستهم، إلى يومنا هذا. كان مؤسس الصهيونية أدرك بالفعل استحالة تحقيق المشروع الذي كان نبيه إلا تحت رعاية الإمبريالية. سيظل هذا التصور أساس ممارسة جميع خلفائه. ولم يكن ما يسمى «اليسار الصهيوني» استثناء لهذه القاعدة كما سنرى لاحقاً.

في آخر الأمر، تمثل أيديولوجية الصهيونية وممارستها أيضاً تشكلاً وحدة اثنية متجانسة على أرض فلسطين. لا تمثل حصرياً الطابع اليهودي ظاهرة عارضة، بل جوهر الصهيونية ذاته، لدى كل التيارات المنتسبة إليها. وبعبارة أخرى، كانت طبعاً مختلف مراحل تطور الصهيونية نتاج وضع موضوعي معين، لكنها تندرج كلها في منظور تجميع يهود



العالم برمتهم في فلسطين وتشكيل دولة يهودية، بدون سكان فلسطين الأصليين، وحتى بنحو مضاد لهم، تحت رعاية الإمبريالية.

ج- الصهيونية ومسألة الاندماج إن يهودياً متمتعاً بكامل الحريات المدنية ببلد إقامته قادر على التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية، وإذا لم يتخلص من خصوصياته اليهودية، فثمة كامل الحظوظ كي يقوم أطفاله بذلك، طبعاً بحسب الظروف الخاصة بالبلد الذي يعيشون فيه. بلا شك ليس الأمر سيرورة تلقائية وسريعة وبسيطة، ولا تؤدي بالضرورة إلى تحرر اليهودي فعلياً. إذا كان الاندماج وقفاً على دينامية اجتماعية معينة، فإن التحرر يتطلب تغييرات اجتماعية.

غالباً ما يصير والتر لاكور Walter Laqueur في كتابه تاريخ الصهيونية على أن البشر يغادرون وطنهم عندما يواجهون موقفاً صعباً للغاية. كانت سيرورتي التحرر والاندماج حائلاً دون أية هجرة جماهيرية إلى فلسطين، قبل

بلدان أوروبا الغربية وما وراء البحار. لم تكن لفلسطين أية جاذبية لرساميلها، ولم يكن «إحياء الأمة اليهودية» يعني شيئاً بالنسبة لها. إن فرضية بعض الماركسيين بأن الصهيونية نتاج البورجوازية اليهودية، فكرة خاطئة تماماً، بهذا المعنى.

ب- الأيديولوجيا الصهيونية تعتبر الصهيونية نفسها حركة الشعب اليهودي القومية. وتنطلق من فرضية أن اليهود أقلية قومية يتعذر أن يجدوا مكاناً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمختلف البلدان التي يقيمون فيها: وبالتالي على هذا «الشعب الأبدي» بناء دولته اليهودية في «وطنه التاريخي»-فلسطين- حيث سيتمكن في آخر المطاف من حل المسألة اليهودية.

ليست الصهيونية والحالة هذه حركة قومية تهدف توحيد من لهم لغة وأرض مشتركين في دولة قومية، لإتاحة نهوض تطورهم. ولم يبدأ اليهود الهجرة إلى فلسطين إلا عندما أثارت الرجعية من جديد معاداة السامية لحرف الجماهير عن أفعالها الحقيقية.

الصهيونية عاجزة عن حل المسألة اليهودية لأنها لا تمس أسس معاداة السامية ذاتها-النظام الرأسمالي-؛ وعلى العكس تخلق بأيديها وجهاً جديداً من هذه المسألة اليهودية، عبر النزاع المحتم مع شعب آخر، أي الشعب العربي الفلسطيني.

أثبتت أيديولوجية الصهيونية وممارستها طبيعتهما الرجعية في مجرى تاريخهما. وفي الواقع، يوجد هذا الطابع الرجعي في أصول الصهيونية ذاتها، بما هي حركة متحدرة من الرأسمالية السائرة الأقلية ومعتمدة على هذه الأخيرة لتحقيق أهدافها. فيما يلي بعض الاقتباسات من أقوال تيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية العالمية وأول قادتها:

«كان معادو السامية أخلص أصدقائنا، وستكون البلدان المعادية للسامية حليفنا» (1). «عندما تصبح منظمنا معروفة في جميع أنحاء العالم، ستعمل القوى المعادية للسامية على الترويج لها في الحكومات والاجتماعات والصحف» (2). «ألا تقدم الصهيونية نفسها هنا كأخت غير شقيقة لمعاداة السامية؟ بعد ما خلفته مذبحه كيشينيف من رعب عام 1905، خاطب هرتزل في رسالة بتاريخ 19 أيار/مايو، وزير روسيا بليف Plehve، معادي السامية الشهير المبادر إلى تنظيم تلك المذابح:

«تجربني اليوم أحداث كيشينيف المؤلمة على الكتابة. لكن لا بكاء على ما مضى. سمعت من مصادر موثوقة أن اليأس بدأ يدب في يهود روسيا... شباب تتراوح أعمارهم بين 15 سنة و16 سنة لا يفهمون شيئاً عن الجنون الثوري متحمسون للعنف. كانت الصهيونية، في السنوات الفارطة، فخورة بأنها تقدم لكل النساء مثلاً أعلى يمنح العزاء وراحة البال. وهذا ما يغلّمه فخامة الوزير طبعاً».

إنها والحالة هذه جهة موحدة، بين أشد الرجعية سواداً والصهيونية، ضد الأفكار الاشتراكية التي كان تأثيرها جلياً أكثر فأكثر في صفوف شباب الإمبراطورية القيصرية اليهودي.

كتب هرتزل في رسالة إلى أرشيدوق بادن، يوم 10.7.1898 ما يلي: «ما من شك في أن تسريع وتيرة استعمار شعب محايدين في المشرق قد يكتسب أهمية كبرى في سياسة ألمانيا ببلد الشام؛ وبأي

لتغيير وضع اليهود القومي والاجتماعي من خلال حركة استيطان منتجة: تشكلت المجموعة الصهيونية الأولى: «أحباء صهيون»، إثر تنظيم الدولة القيصرية مذابح إجرامية بعد اغتيال السكندر الثاني عام 1880.

يتحدث ليون بينسكسر Léon Pinsker، منظر هذه الحركة الجديدة، في كتابه «التحرر الذاتي» عن «تشكل أمة يهودية، وشعب سيستقر على أرضه». جرى تبرير أفكاره بعوامل قومية علمانية، لكن كان يربطها بعنصر غير عقلاني، متمثل في العودة إلى وطن التوراة، ما عبر عنه إيديولوجي آخر من نفس الحركة بمزيد من الوضوح بقوله: «ولادة إسرائيل من جديد على أرض آبائنا» (ليلينبلوم Lilienblum).

في عام 1896، دمج هرتزل هذه المجموعة في المنظمة الصهيونية العالمية التي كان شكلها للتو. قبل ذلك، لم تكن أفكار هرتزل حول حل المسألة اليهودية (ضرورة منظمة علمية واستراتيجية متمحورة حول إقناع الملوك والوزراء بأن من مصلحتهم مساعدته على تنفيذ مشاريعه) تتجاوز مرحلة الأوهام.

على عكس يهود أوروبا الغربية والوسطى، لم يكن لليهود أوروبا الشرقية وسائل الاندماج اللازمة، ولا أي إمكانية ذات مصداقية للقدرة على الفكك في مستقبل قريب، بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ما سيتيح اكتساب أفكار هرتزل بعض الوزن والانغراس في صفوف بعض أقليات المجتمع اليهودي الهامشية والمحدودة في أوروبا الشرقية. يبدو مدى ضالة تأثير الأفكار الصهيونية على الجماهير اليهودية واضحاً في ضوء الحقيقة التالية: اختار ما بين 60000 إلى 70000 شخص وحسب فلسطين، أي ما بين 3% إلى 3.5% من كتلة المهاجرين. ماذا كانت ردود فعل مختلف فئات مجتمع أوروبا الشرقية تجاه الصهيونية؟

كان تأثير الصهيونية، قبل الحرب العالمية الأولى، محدوداً في بعض فئات المثقفين في البلدات الصغيرة. واتسع نطاق هذا التأثير إلى حد ما، بين نهاية الحرب العالمية الأولى ووصول هتلر إلى السلطة في العام 1933، في بعض الفئات البرجوازية الصغيرة (التجار) إثر الانفجارات المعادية للسامية في بولندا. لكن العدد الإجمالي لم يتجاوز 13000 مهاجر إلى فلسطين، وهذا ضئيل قياساً بملايين المهاجرين اليهود عبر جميع أنحاء العالم في أثناء هذه الحقبة.

ظل العمال والحرفيون اليهود في منأى تام عن الأيديولوجية الصهيونية، إذ لم يتبينوا كيف يمكن تحسين حياتهم البائسة في بلد متخلف مثل فلسطين. وقد عارض كثير منهم الصهيونية بوعي من وجهة نظر مصلحتهم الطبقيّة؛ وكانوا منظمين في اتحاد العمال اليهود (البوند Bund) والمنظمات الاشتراكية والحركات الجماهيرية التي تقودها المنظمات العمالية. ظلت دوماً الأحزاب والتنظيمات «الصهيونية الاشتراكية» والمجموعات القريبة منها داخل الطبقة العاملة ظواهر هامشية.

أما البرجوازية اليهودية فكانت معارضة للصهيونية من وجهة نظر مصلحتها الطبقيّة. كانت مرتبطة بالنظام الاجتماعي القائم، وعلى الرغم من تطور الرأسمالية المحدود وضعف المنظمات الاشتراكية، فإنها كانت منتمة تماماً إلى الطبقة البرجوازية في الإمبراطورية القيصرية (ولاحقاً في بولندا)، وبلغ قسم منها حد الانصهار الاجتماعي والثقافي التام. وستسعى البرجوازية اليهودية، بوجه معاداة السامية، إلى الاستثمار في

أ. جذور الصهيونية في أوروبا الشرقية يدل اختيار الصهيونية فلسطين «وطننا» لليهود العالم على وجود عامل الدين في أيديولوجيتها. ويعود وهم الصلة المفترضة بين اليهود وفلسطين إلى زهاء ألفي عام، وبالتالي فإن «الحقوق التاريخية» المزعومة مجرد صورة غير واقعية ولاعقلانية تنتمي إلى العصور القديمة. يقتضي تحليل سيرورة تشكل الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر وتطورها تجاوز عامل الدين والاهتمام بجذور المجتمع اليهودي الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا الشرقية.

لا يظهر ارتباط اليهود الروحاني بأرض الميعاد (فلسطين) بنفس الطريقة دوماً وفي كل مكان. إذا أصر الصهاينة على هذا السمة، فيقصد إتيان تبرير تاريخي مخادع لأيديولوجيتهم، كما الحال غالباً لدى الحركات الشوفينية والعنصرية، ليحل مكان تحليل الدينامية الاجتماعية-الاقتصادية والاجتماعية-السياسية التي تمثل في التحليل الأخير أساس أفكارهم وممارساتهم. ولم يسع قسم من المنظرين والقادة الصهاينة إلى تفسيرات اقتصادية واجتماعية لتبرير الصهيونية إلا لاحقاً. لكن يتعذر تسويق الاستثمار الصهيوني في فلسطين تحديداً بحجج عقلانية: وبالتالي حتى هم مجبرون في آخر المطاف، على اللجوء إلى حجج روحانية ودينية أكثر مما هي تاريخية، من شأنها «اثبات» أن جميع يهود العالم مرتبطون كما كانوا دوماً بفكرة «العودة إلى الوطن القديم»، أرض الميعاد.

يلزم قول ما يلي قطعاً: فلسطين غير مرتبطة بتاريخ يهود حقبة ما قبل هتلر، بل كانت «الصلة التاريخية» قبل آلاف السنين، بقدر ما أنهم لم يهاجروا إلى فلسطين، وما من شيء كان يربطهم بهذا البلد، باستثناء بضعة آلاف يهود كانوا يعيشون هناك قبل الاستعمار الصهيوني بفترة طويلة بالنحو ذاته الذي يعيش به غيرهم في بلدان أخرى. يتمثل هدف الصهيونية في حل المشكلة اليهودية عبر العالم بتوطين اليهود في فلسطين وتوجيههم إلى ممارسة مهن منتجة.

يجب البحث عن أصل الحركة الصهيونية في تطور التشكيلة الاجتماعية للإمبراطورية القيصرية في نهاية القرن التاسع عشر، تطوراً غير متكافئ وأساساً متخلفاً.

ترتب عن التطور المتأخر لعلاقات الإنتاج الرأسمالية في الإمبراطورية القيصرية، والمشوه منذ البداية، تأثير مدمر على بنيات المجتمع اليهودي الاجتماعية: أدت هذه التطورات الجديدة تدريجياً إلى تدمير القطاعات الاقتصادية التي كانت الطائفة اليهودية تعيش عليها. حُرم اليهود من وسائل عيشهم السابقة، لكن أبواب القطاعات الصناعية الجديدة لم تُفتح لهم بنفس القدر. علاوة على ذلك، أفضى تفاقم التناقضات الاجتماعية إلى تأجيج معاداة السامية بين الجماهير، بينما نظمت الدولة القيصرية مذابح قاتلة بدم بارد لليهود لحرف السخط الشعبي عن أسبابه الفعلية.

بوجه هكذا وضع، سعى اليهود إلى مخرج قد يتيح افلاتهم من وضع يتعذر بنحو متزايد تحمله، فكانت الهجرة الجماهيرية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وقارات أخرى. هاجر ما بين 2.5 و3 ملايين يهودي من الإمبراطورية القيصرية، بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وبداية الحرب العالمية الأولى. في هذا السياق، تبنى بعض المثقفين اليهود الشباب المقيمين في بلدات صغيرة فكرة تنظيم هجرة جماهيرية إلى فلسطين